



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس الأعيان

محضر الجلسة الثامنة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثالثة لمجلس  
الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الخميس الواقع في  
١٤/ صفر/ ١٤١٣ هجري الموافق ١٣/ ٨/ ١٩٩٢ ميلادي.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٨)

#### جدول الاعمال

- | الصفحة |   |
|--------|---|
| ٢      | ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.                                    |
| ٢      | ٢ - الاجازات والاعتذارات:   |
|        | أ - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد طارق علاء الدين.          |
| ٣      | ٣ - مقررات اللجان:  |
|        | - تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٢/٨/٨ المتضمن:     |
|        | أ - مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢.                 |
|        | ب - مشروع قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٩٢. |
| ٥٥     | ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.                             |

مكتبة احمد الصلح



## مجلس الاعيان

### محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الخميس) الموافق ١٣/٨/١٩٩٢ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (الثامنة) من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة) برئاسة (دولة الاستاذ احمد اللوزي) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة:

- ١ - معالي السيد عمر النابلسي
- ٢ - معالي السيد جعفر الشامي
- ٣ - سعادة السيد طارق علاء الدين

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: لا يوجد.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: لا يوجد.

وحضر من الحكومة:

- ١ - سيادة الشريف زيد بن شاكس: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
- ٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٤ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٥ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.

٦ - معالي السيد جمال حديثة الحريشا: وزير دولة.

٧ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.



دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، التصاب قانوني واعلن بدء الجلسة، جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة واعفاء الامين العام من التلاوة؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد طارق علاء الدين.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة سعادة العين المحترم؟

الجميع: موافقون.



اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٩٢.

دولة رئيس المجلس: شكراً سيادة الاستاذ نجيب الرشدان مقرر اللجنة القانونية.



السيد نجيب الرشدان - مقرر اللجنة القانونية: السيد مقرر اللجنة القانونية يتلو القرار رقم (٥).

قرار رقم ٥٥

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٢، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان الاستاذ احمد اللوزي وبحضور سعادة مقرر اللجنة السيد نجيب الرشدان واصحاب الدولة والمعالي والسعادة الاعضاء السادة:

احمد عبيدات، محمد رسول الكيلاني، د. اسحق الفرخان، سالم مساعدة، محمد عودة

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

تحية واحترام وبعد،

ارجو التكرم بالعلم بانني ساكون خارج البلاد اعتباراً من صباح يوم الاثنين الموافق ١٣/٨/١٩٩٢ ولمدة اسبوعين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

العين

طارق علاء الدين

عمان في ١٣/٨/١٩٩٢

ب - طلب اجازة مقدم من معالي السيد عمر النابلسي.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة معالي السيد عمر النابلسي.

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - مقررات اللجان:

- تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (٥)

تاريخ ١٣/٨/١٩٩٢ المتضمن:

أ - مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢.

ب - مشروع قانون معدل لقانون مجمع

مكتبة المجلس



القرعان، طارق علاء الدين، د. كمال الشاعر، امين شقير.

وحضر من مجلس الاعيان الاعضاء:  
معالي الدكتور سعيد التل، سعادة العين حمد الفرخان.

وحضر الاجتماع عطوفة الدكتور عبدالاله ابوعياش مدير صندوق التنمية والتشغيل، وذلك للنظر في:

١ - مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢.

٢ - مشروع قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٩٢، المحالان اليها من مجلس الاعيان، للنظر بها واعطاء القرار المناسب بشأنها.

وبعد المناقشة والمداولة، قررت اللجنة الموافقة على:

١ - مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢ كما ورد من مجلس النواب،

باستثناء تعديل المادة (٨) بحذف البند رقم (٧) الوارد فيها وثابت رقم (٨) بدل منه بسبب اعادة ترقيم بنود المادة السابعة.

ب - وأما بخصوص مشروع القانون المعدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٩٢ فقد قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب باستثناء حذف كلمة (والمؤازر) من المادة (٧) لازالة التكرار والمادة الرابعة الواردة في المشروع والمعدلة للبند (٣) من المادة (١٨) من القانون الاصلي، حيث وافقت اللجنة على هذا البند كما ورد في مشروع الحكومة، لكي تصبح الهبات والاعانات العربية بحكم الاعانات والهبات الاردنية لا يحتاج قبولها لموافقة مجلس الوزراء.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

امين عام مجلس الامة «اللجنة القانونية»  
صالح الزعبي

### مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢

### اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة	موافقة	المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢) ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
موافقة	موافقة	المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حجة وروت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:
		المستوفى : صندوق التنمية والتشغيل.
		المجلس : مجلس ادارة الصندوق
		الرئيس : رئيس المجلس
		المدير : مدير عام الصندوق
		المدير : مدير عام الصندوق
		المادة ٣ - ١ - يؤسس في المملكة صندوق يسمى (صندوق التنمية والتشغيل) يشجع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وله هذه الصفة حق تلك الاموال العقارية وغير العقارية والصرف بها واستثمارها واستثمارها وإبرام العقود التي تقتضيها المهام والمسؤوليات المبرطة به يقتضي احكام هذا القانون بما في ذلك حق الاراضي والاعراض وقبول المساهدات والتبرعات والهبات والهبات والوقف والقيام بجميع الاجراءات - والتصرفات القانونية والتعاقبي اتم المحكم.



## مَشْرُوع قَانُون صَنْدُوق التَّمْعِيَة وَالتَّجَنُّب لِسَنَةِ ١٩٩٢

اللَّجِيَّة الْقَانُونِيَّة  
لِمَجْلِس الْأَعْيَان

قَرَار اللَّجِيَّة	قَرَار مَجْلِس التَّوَاب	الْمَادَّة كَمَا وَرَدَتْ فِي الشَّرْوَ ع
مُؤَافَقَة كَمَا وَرَدَ مِنْ مَجْلِس التَّوَاب	مُؤَافَقَة	ب - يَكُون الْمَرْكَز الرَّئِيسِي لِلصَّنْدُوق فِي مَدِينَةِ عَمَّان وَهُوَ أَنْ يَتَّخِيَهُ فُرُوعًا وَمَكَاتِبٌ لَهُ فِي دَاخِلِ الْمَمْلَكَةِ بِقَرَارٍ مِنْ الْمَجْلِسِ.
	مُؤَافَقَة	الْمَادَّة ٤ - يَحْدَفُ الصَّنْدُوقُ إِلَى تَكْوِينِ الْأَفْرَادِ وَالْأَسْرَ وَالْجَمَاعَاتِ الْفَقِيرَةِ أَوْ الْمُتَدَبِّئَةِ الدَّخْلَ أَوْ تِلْكَ الْعَاطِلَةِ عَنْ الْعَمَلِ مِنْ عَازِمَةِ الْعَمَلِ وَالْإِتَّخَاجِ وَتِلْكَ مِنْ أَجْلِ الْأَسْهَامِ فِي عَارِيَةِ الْفَقْرِ وَالْإِطَالَةِ.
	مُؤَافَقَة	الْمَادَّة ٥ - يَحُولُ الصَّنْدُوقُ لِتَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْوَارِدَةِ فِي الْمَادَّةِ (٤) مِنْ هَذَا الْقَانُونِ الْمُسَاهِمَةِ بِأَيِّ:
	مُؤَافَقَة	أ - تَوْفِيرِ التَّوْمِيلِ الْإِلَازِمِ بِصُورَةٍ مُبَاشِرَةٍ أَوْ غَيْرِ مُبَاشِرَةٍ لِلْأَفْرَادِ وَالْأَسْرَ وَالْجَمَاعَاتِ مِنْ التَّغَاتِ الْمُتَعَدَّةِ بِشَرُوطِ مَيَسُورَةٍ.
	مُؤَافَقَة	ب - تَوْفِيرِ التَّوْمِيلِ لِلْمَجَالِسِ الْبَلَدِيَّةِ وَالْقُرُوءِ وَتِلْكَ لِتَنْفِيذِ مَشَارِيعِ الْبِنْيَةِ التَّجْمِيَّةِ الْقُرُوءِيَّةِ لِلْمَسَالِمَاتِ الْإِتَّخَاجِيَّةِ أَوْ الْكَلْفَةِ لِلْعَمَالَةِ فِي الْمَنَاطِقِ الْغَائِبَةِ مَا:
	مُؤَافَقَة	ج - تَوْفِيرِ التَّوْمِيلِ لِلْأَجْهَزَةِ الْحُكُومِيَّةِ وَالشَّرُوطِ الَّتِي يَقْرَرُهَا الْمَجْلِسُ لِتَنْفِيذِ بَرَامِجِ التَّمْعِيَةِ الْإِجْمَاعِيَّةِ أَوْ بَرَامِجِ التَّمْعِيَةِ الرَّيْفِيَّةِ شَرِيطَةً أَنْ يَعْتَمِدَ ذَلِكَ

## مَشْرُوع قَانُون صَنْدُوق التَّمْعِيَة وَالتَّجَنُّب لِسَنَةِ ١٩٩٢

اللَّجِيَّة الْقَانُونِيَّة  
لِمَجْلِس الْأَعْيَان

قَرَار اللَّجِيَّة	قَرَار مَجْلِس التَّوَاب	الْمَادَّة كَمَا وَرَدَتْ فِي الشَّرْوَ ع
مُؤَافَقَة كَمَا وَرَدَ مِنْ مَجْلِس التَّوَاب	مُؤَافَقَة	عَلَى زِيَادَةِ الشَّارَكَةِ الْمَحَلِّيَّةِ فِي الْإِنْشِطَةِ الْإِتَّخَاجِيَّةِ أَوْ تَنْفِيذِ مَشَارِيعِ مَكْفُفَةٍ لِلْعَمَالَةِ وَالَّتِي تَوْفِرُ دَخْلًا لِنُورَى الدَّخْلِ الْغَنِيَّةِ
	مُؤَافَقَة	د - التَّاعُلُ وَاعْدَادُ التَّاعُلِ لِأَحْزَانٍ مَهْنٍ لَمْ يَسَقِ الْأَعْدَادُ مَا أَوْ صَقَلَ الْمَهَارَاتِ وَتَحْسِينِ الْأَدَاءِ فِي الْمَهْنِ الَّتِي يَتَسَبَّبُ النِّشْجُ لَهَا.
	مُؤَافَقَة	هـ - مُسَاعَدَةِ الْأَفْرَادِ وَالْجَمْعِيَّاتِ وَالزُّرُوسَاتِ الْإِهْلِيَّةِ التَّطَوُّعِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ عَلَى تَطْوِيرِ قُدْرَتِهَا لِتَحْدِيدِ وَتَقْيِيمِ الْمَشَارِيعِ الصَّغِيرَةِ الْمُرْجُوَّةِ لِتَغَاتِ التَّمْعَةِ مِنْ الصَّنْدُوقِ.
	مُؤَافَقَة	و - إِجْرَاءُ الْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَاللِّدْرَاسَاتِ الْمَبْدِئِيَّةِ لِلتَّعَرُّفِ عَلَى الشَّرَائِعِ الَّتِي تَحْكُمُ النِّشْجَ مِنْ تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْمُتَعَدَّةِ بِالصَّنْدُوقِ وَارْتِجَاعِ نَشَاطِهِ.
	مُؤَافَقَة	ز - تَتَّبَعُ الْجُمْهُورُ مَعَ الزُّرُوسَاتِ الْعَامِلَةِ فِي مَبَاقِينِ الْعَمَلِ الْإِجْمَاعِيِ الْإِتَّخَاجِيِّ بِمَا يُؤَدِّي إِلَى مَعَ الْأَوْجَاعِيَّةِ فِي التَّوْمِيلِ وَرَاقَمَةِ الشَّرَائِعِ.

مَكْتُوبَةٌ



موافقة كما ورد من مجلس النواب

موافقة

موافقة

مطابق

إعادة صياغة الفقرة وهـ

بالنص التالي:

هـ - أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء بالتنسيق مع المجلس.

موافقة کہا ورد من مجلس النواب

۵۷۱۳۵



قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة	موافقة	ب - يجتاز المجلس من بين اعضاءه نائباً للرئيس يارس مهامه وصلاحياته اثناء غيابه.
موافقة	موافقة	المادة ٨ - تنتهي عضوية كل عضو من الاعضاء المعروض عليهم في البند (٧) من الفقرة (١) من المادة (٧) من هذا القانون في أي من الحالات التالية :
موافقة	موافقة	أ - اذا تتيب عن حضور ثلاث جلسات عادية متتالية دون عذر يقبله المجلس.
موافقة	موافقة	ب - اذا فقد الصفة التي عين من اجلها في المجلس.
موافقة	موافقة	ج - اذا حكم عليه بحرية غلة بالشرف والاداب العامة.
موافقة	موافقة	د - اذا استحال عليه ممارسة عمله كمفوض لمدة ستة اشهر متتالية.
موافقة كما ورد من مجلس النواب		المادة ٩ - يجتمع المجلس مرة واحدة كل شهر على الاقل او كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضرته اكثرية اعضاءه على ان يكون الرئيس او نائبه اجمعهم ويتخذ قرارات المجلس بالاجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين على ان لا تقل عن خمسة اصوات وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
	موافقة	المادة ١٠ - تناط بالمجلس المهام والصلاحيات المحددة في هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه بما في ذلك :

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة	موافقة	أ - رسم السياسة العامة للمنتدق واعداد البرامج والمخطط اللازمة لتنفيذها وتقريرها.
موافقة	موافقة	ب - تحديد الاولويات لانشطة المنتدق بالنسبة الى المناطق المختلفة او المنطقتين او نوعية المشاريع وفق معايير يحددها هذه الغاية.
موافقة	موافقة	ج - تحديد شروط منح الممنونات والقروض للافراد والاسر والجمعيات والهيئات المحلية.
موافقة	موافقة	د - اصدار التعليمات اللازمة لتحديد القنات المنتدقة من المنتدق وشروط استحقاقها ومقدار المساعدة المسجلة لكل من تلك القنات ونوعها.
موافقة كما ورد من مجلس النواب		هـ - متابعة توفير الموارد المالية اللازمة والعمل على تنفيذها بما في ذلك تدبير القروض.
		و - ابرام العقود والاتفاقيات التي يكون المنتدق طرفا فيها وتقرض من يترتب عنه بالتوقيع عليها.

مجلس الاعيان



قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	اللجنة القانونية في التشريع
موافقة	موافقة	ز - أقر البراءع المتعلقة بالصندوق على التمويل اللازم للصندوق من مختلف المصادر المحلية والدولية ووضع الخطط المناسبة لهذه الغاية.
موافقة	موافقة	ح - متابعة تنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق.
موافقة	موافقة	ط - مناقشة الموازنة السنوية للصندوق وإقرارها ورفعها الى مجلس الوزراء للموافقة عليها.
موافقة	موافقة	ي - مناقشة التقرير السنوي والطلبات الخاضعة السنوية للصندوق وإقراره.
موافقة	موافقة	ك - تعيين مدقق حسابات قانوني لتنظيم حسابات الصندوق وسجلاته حسب اصول ومبادئ المحاسبة التجارية الحديثة وتعيين اجزائه وذلك بالامانة الى تدقيقها من قبل ديوان المحاسبة.
موافقة	موافقة	ل - تعيين البنك او البنوك التي تعامل معها الصندوق.
موافقة	موافقة	م - اعداد مشاريع الانظمة الخاصة بالصندوق.
موافقة	موافقة	ن - اصدار التعليمات التنظيمية والتنفيذية الداخلية والإدارية والمالية للصندوق بما يكفل تحقيق اغراضه على ان لا تتعارض او تخالف احكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه.
موافقة	موافقة	س - تفويض من يتوب عنه بالتوقيع في الامور المالية والإدارية والقضائية.

اللجنة القانونية  
لمجلس الاعيان

١٩٩٢م  
بموجب قرار مجلس النواب

موافقة كما ورد من مجلس النواب

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	اللجنة القانونية في التشريع
موافقة	موافقة	مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢م
موافقة	موافقة	المادة ١١ - للمجلس ان يشكل لجنة او اكثر من بين اعضاءه لتتولى القيام بالاحمال والاهام التي يجدها المجلس لها وتقدم توصياتها بشأنها اليه.
موافقة	موافقة	المادة ١٢ - تختص مكاتبات اعضاء المجلس بقرارات من مجلس الوزراء بتسليم الرئيس خدماته
موافقة	موافقة	المادة ١٣ - يعين المدير العام ويحدد راتبه وعلاواته وسائر حقوقه المالية وتنتهي خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسليم الرئيس ويخارس الصلاحيات والمسؤوليات التالية :
موافقة	موافقة	أ - تطبيق السياسة العامة التي يقرها المجلس وتنفذ القرارات التي يصدرها.
موافقة	موافقة	ب - ادارة الجاهل التنفيذي للصندوق والاعتراف على اعمال الموظفين.
موافقة	موافقة	ج - الاشراف على الامور المالية المتعلقة بالصندوق.
موافقة	موافقة	د - اعداد مشروع الموازنة العامة والمسابقات الخاضعة السنوية للصندوق وتنفيذها للمجلس.
موافقة	موافقة	هـ - وضع التوصيات حول المشاريع وبرامج العمل في الصندوق ورفعها الى المجلس لاقرارها.

١٩٩٢م  
بموجب قرار مجلس النواب

موافقة كما ورد من مجلس النواب

تحت إشراف اللجنة القانونية



## مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢

اللجنة القانونية  
لمجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة	موافقة	د - اية صلاحيات مالية وادارية اخرى تطلب به مقتضى الانتظمة التي تصدر تنفيذا لهذا القانون.
موافقة	موافقة	المادة ١٤ - ١ - تعتبر اموال الصندوق من الاموال العامة وتحصل بمقتضى قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وكذا من المجلس لهذا الغرض صلاحيات الحاكم الاداري وجبة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في ذلك القانون.
موافقة	موافقة	ب - يتمتع الصندوق بالاعفاءات والتسهيلات الممنوحة للوزارات والدوائر الحكومية وتنفى معاملات ودعاوى وملاذك الصندوق وامواله المتقولة وغير المتقولة وادارته من الضرائب والرسم الحكومية والبلدية والطرايح على اختلاف انواعها.
موافقة	موافقة	المادة ١٥ - اعتبارا من فئانه هذا القانون يصبح الصندوق الخلف القانوني والراعي لصندوق التنمية والتشغيل والزس بموجب الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة الهاشمية وبنك الائحة الصناعي وتؤول اليه جميع حقوقه وامواله المتقولة وغير المتقولة كما يتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليه.

## مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢

اللجنة القانونية  
لمجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة	موافقة	المادة ١٦ - اذا انفي الصندوق تؤول ملكية جميع امواله المتقولة وحقوقه والزاماته لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية.
موافقة	موافقة	المادة ١٧ - لمجلس الوزراء بناء على ترشيح المجلس اصدار الانتظمة المتعلقة بالامور المالية والادارية التنفيذية للصندوق والى ان تصدر هذه الانتظمة يجازى المجلس الصلاحيات المتعلقة بذلك الامور بموجب تعليمات يصدرها هذه اللجنة وذلك بصورة تكلل حسن سير العمل في الصندوق وتحقيق اهدافه على ان لا تتجاوز هذه الصلاحيات مدة سنة واحدة من تاريخ فئانه هذا القانون وان لا تخالف الانتظمة المعمول بها في الوزارات والدوائر الحكومية او تعارض معها.
موافقة	موافقة	المادة ١٨ - يلقى اي قانون او تشريع آخر تعارض احكامه مع احكام هذا القانون.
موافقة	موافقة	المادة ١٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

مكتبة المجلس



السجدة القافية لخص الأعيان

المادة كما وردت في القانون الاصلي	المادة كما وردت في المبرع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة ٦ -</p> <p>يؤلف الجميع من:</p> <p>أ - أعضاء عاشرين لا يتجاوز عددهم عشرين</p> <p>ب - أعضاء عشرين لا يتجاوز عددهم عشرين</p> <p>ج - أعضاء عشرين</p>	<p>المادة ١ -</p> <p>يتسعى هذا القانون (قانون جميع اللجنة العربية الأولى لسنة ١٩٩٢) وقرآن مع القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٣ الشار اليه فيمايلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعدل به من تاريخ تنو في الجريدة الرسمية.</p> <p>المادة ٢ -</p> <p>تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي بأضافة الجارة التالية الى آخر الفقرة واه منها: على ان يمين عضو عامل اضافة الى كل عضو عامل بلغ السنتين من عمره.</p>	<p>موافقة</p> <p>المادة ٢ - المعدلة للمادة (٦) من القانون الاصلي:</p> <p>يبقى نص الفقرة واه من المادة ٦ -</p> <p>وسنقش مع بالنص التالي:</p> <p>أ - أعضاء عاشرين يؤثرون مجلس الجميع على أن يمين عضو عامل اضافة الى كل عضو عامل اكمل السنتين من عمره وعلى أن لا يتجاوز عدد اعضاء المجلس ثلثين عضوا.</p>	<p>موافقة كما وردت من مجلس النواب.</p>

مشروع قانون معدل لقانون لجميع اللغات العربية

الأربعين سنة ١٩٤١	اللجنة القانونية لمجلس الأعيان
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب
موافقة	موافقة
<p>المادة ٣ -</p> <p>تمثل المادة (٧) من القانون الأصلي على النحو التالي:</p> <p>أولاً - بإلغاء نص البند (٣) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:</p> <p>٢ - أن لا يقل عمره عن أربعين سنة.</p> <p>ثانياً - بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:</p> <p>(ب) - يشترط في المعضو المأزور أن تتوافر فيه شروط المعضو العامل باستثناء شرط الجنسية الأردنية.</p>	<p>المادة ٧ -</p> <p>أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يشترط في المعضو العامل والمأزور ما يلي:</p> <p>١ - أن يكون أردني الجنسية.</p> <p>٢ - أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ولا يزيد على سبعين سنة.</p> <p>٣ - أن لا يكون محكوماً بدين جنائي أو جنحة تقس الشرف والكرامة.</p> <p>٤ - أن يكون ذا مقدرة في اللغة العربية تمكنه من المشاركة في أعمال المجتمع وأن تكون له كتب مستورة في أحد فروع العلم والمعرفة أو بحوث أو ترجمات معروفة.</p> <p>ب - يستثنى المعضو المأزور من شروط الجنسية</p>

کتابخانه



مشرع قانون معدل قانون جمع اللثة العربية الأردني لسنة ١٩٩٢			اللجنة القانونية لمجلس الاعيان		
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي		
موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ٤ - يلغى نص البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة ١٨ من القانون الأصلي ويتضمنه بالنص التالي:	ثالثاً: بالنقض الفقرة (جـ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي: (جـ) - يشترط في عضو الشرف ان يكون عن قسماً خدمات جليلة للامرات العربية).	ج - فتح عضوية الشرف بقرار من المجتمع: ١ - ان يقدم خدمات جليلة للامرات العربية. ٢ - للمضرم العمل عند بلوغه السبعين من عمره او حين يصبح غير قادر على المشاركة في اعمال المجتمع. المادة ١٨ - ١ - تبدأ السنة المالية للمجتمع في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الواحد والثلاثين من كانون الاول من نفس السنة. ب - تتألف وازدات المجتمع من: ١ - دمج مبيعات المجلة ومشتريات المجتمع. ٢ - المبالغ التي يجمعها مجلس الوزراء للمجتمع. ٣ - الهبات او الاعانات التي ترد للمجتمع وتقرر مجلس الوزراء قيوماً.		

مشرع قانون معدل قانون جمع اللثة العربية  
الأردني لسنة ١٩٩٢

اللجنة القانونية لمجلس الاعيان			مشرع قانون معدل قانون جمع اللثة العربية الأردني لسنة ١٩٩٢		
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي		
البند ٣ - الموافقة كما وردت في المشروع	المادة ٥ - يلغى نص الفقرة ٥ من المادة (١٩) من القانون الأصلي ويتضمنه بالنص التالي: اولاً: ١ - تحدد مكافآت الاعضاء السالمين بقرار من مجلس الوزراء. ثانياً: الفقرة ٥ من المادة ٣ - تصبح المادة التالية لغيرها: يتألف (أو فرقة او فريق) الكلب او مراحها وشراء جميع الحقوق فيها تصحح: (ثاني) الكلب او فرجهما او تحفيها او مراحها وشراء جميع الحقوق فيها).	٣ - الهبات والاعانات التي ترد للمجتمع والاعانات والمبالغ التي ترد للجمعية التي يوافق مجلس الوزراء على قبولها. المادة ٥ - يلغى نص الفقرة (٤) من المادة (١٩) من القانون الأصلي، ويتعاضد عنه بالنص التالي: ١ - تحدد مكافآت الاعضاء السالمين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس المجتمع.	٤ - ربح استعمال اموال المجتمع. ج - يقوم ميزان المحاسبة بقرينة حسابات المجتمع وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها. المادة ١٩ - ١ - تحدد مكافآت الاعضاء السالمين مقابل حضور جلسات مجلس المجتمع بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس المجتمع. ب - تحدد المكافآت والميزان والامتنان والاعور ربح المجتمع المالية الاخرى التي يترتب على المجتمع دفعها في سبل تحقيق غاياته والقلم بمهامه وتزويدها وقادروها بعملياته وسبلها الكلب الصيغاني للمجتمع، بما في ذلك مبالغ المكافآت		



مشروع قانون معدل لقانون جمع اللثة المبرية  
الأرض لسنة ١٩٩٢

## اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	اللجنة القانونية لمجلس الاعيان
الموافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة	المادة ٦ - تأليف اللثة (٢٠) من القانون الاصيل، وبعد ترقيم البرد (٢١)، (٢٢)، (٢٣)، بحيث تصبح (٢٠) و(٢١) و(٢٢) على التوالي.	المادة ٢٠ - ١ - تتولى اللجنة ارضية التبريد والتبرجة والنشر المشكلة بموجب النظام رقم (١١) لسنة ١٩٩٢ اصدار مجلس الجمع والكتب التنفيذي له لثة ثلاثة أشهر من تاريخ سريان احكام هذا القانون. ب - يقوم الزور خلال المدة المصوم عليها في الفقرة أ من هذه المادة بتجيب أساءه جثة أشخاص من تطبيق عليهم الشروط المصوم عليها في المادة (٢٧) من هذا القانون ان جلس الوزراء لتجيب أعضاء

مشروع قانون معدل لقانون جمع اللثة المبرية  
الأرض لسنة ١٩٩٢

## اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	اللجنة القانونية لمجلس الاعيان
			في الجمع يتبرون نواة مجلس الجمع والكتب التنفيذي الاول له، على أن يتخذ قرار المجلس بإرادة الكلية السامية ويعين اعضاءه وفقاً لاحكام هذا القانون. ج - يتولى الاعضاء المخترون بتجيب احكام الفقرة (ب) من هذه المادة تعيين سائر الاعضاء في الجمع وفقاً لاحكام هذا القانون. د - عند اكمال عدد الاعضاء السابقين في مجلس الجمع يتم انتخاب الكتب التنفيذي المصوم عليه في هذا القانون.

مكتبة احياء





دولة رئيس المجلس: يا استاذ فاذا قرر المجلس قبوله من حيث المبدأ واعفاء المقرر تنتقل الى مناقشة مواده مادة مادة حتى يتم الموافقة عليها.

الدكتور اسحق الفرخان: كمل يا سيدي كمل الفقرة ويجوز الاكتفاء بتلاوة قرار اللجنة والاسباب الموجبة اذا وافق المجلس على ذلك وقراءة المواد التي يقترح احد اعضاء المجلس او بعضهم مناقشتها.

فنحن صوتنا على كل مادة على اساس فقط انه تناقش المواد التي تثار.

دولة رئيس المجلس: اذن المادة الاولى هل لاحد عليها من رأي؟ لا احد هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت؟

موافقون

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، ونفضل سيدي بنفس الاسلوب.

السيد المقرر: ما هو بنفس الاقتراح الذي ورد ولم يصوت عليه المجلس ان نكتفي بالاعفاء واذا اقترح احد تعديل مادة او التعليق

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي سنداً لاحكام المادة (٤٨) من النظام الداخلي لمجلس الاعيان. ارجوان اقترح ما ورد في هذه المادة ويجوز الاكتفاء بتلاوة قرار اللجنة والاسباب الموجبة اذا وافق المجلس على ذلك وقراءة المواد التي يقترح احد اعضاء المجلس او بعضهم مناقشتها. فارجو اعفاءه من التلاوة والتصويت على ذلك وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ اسحق الفرخان.

الدكتور اسحق الفرخان: اثني على اقتراح الاخ ابورسول.

دولة رئيس المجلس: تنفي على ذلك، اذن هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء المقرر من تلاوة القانون؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والان ثانياً ليبحث القانون، وبطبيعة الحال يبحث محتاج الى اقراره مادة مادة ثم اقراره بشكل عام وثاني للمادة الاولى، نفضل السيد المقرر، الاستاذ اسحق الفرخان.

الدكتور اسحق الفرخان: يا سيدي بحسب المادة التي صوتنا عليها ووافقنا عليها المادة (٤٨) تقول يعفى من القراءة وحتى مادة مادة، ويكتفي بمناقشة المواد التي تثار. فاذا عند احد الاخوة مادة ان يثيرها نكتفي بدراسة تلك المادة هذا الذي صوتنا عليه.

ما ورد في النظام الداخلي لا اري ان نصدق على القانون بدون تلاوته وسوف يقال ان مجلس الاعيان اقر هذا القانون بدون تلاوة.

ولذلك انحمل التلاوة وتحملوا معي ايضاً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ الدكتور اسحق الفرخان.

الدكتور اسحق الفرخان: يا سيدي في ضوء ملاحظة اخونا مقرر اللجنة، يقال المادة (١) اذ تعديلها المادة (٢) والمادة (٣) بدون تلاوة.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد الفرخان.

السيد محمد الفرخان: دولة الرئيس شكراً كنت اترجي ان نصير الى ما وصل اليه المقرر. لانه لدي ملاحظات على بعض المواد وكان اجازة القانون بدون هذه الملاحظات غير وارد. بما انه تقرر التلاوة مادة مادة، سوف اثر بعض الملاحظات على المواد في موقفها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذ ابوالعبد.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي الرئيس سبق ان صوت المجلس على اعفاء المقرر من التلاوة على الرغم من رغبته في تلاوة المواد.

النظام الداخلي اوتي هذه الناحية وقطاعها بان المواد التي يقترح الاستاذ محمد الفرخان اثارها له حتى اثارها ومناقشتها. ولكن نحن صوتنا واتخذ قرار بعدم التلاوة واصبحت رغبة المقرر توازي رغبة المجلس بالتصويت فايها الا رجح؟ وشكراً.

عليها، يثار هذا التعليق وي طرح للمناقشة. ولم يطرح اي رأي بخصوص اي مادة من مواد هذا القانون، اذ اوصت اللجنة بالموافقة عليه باستثناء ذكر البند السابع في المادة الثامنة وينبغي ان يكون هذا البند هو البند الثامن نظراً لان مجلس النواب اضاف وزير وزير الشؤون البلدية والبيئة الى مجلس صندوق التنمية فاصبح رقمه السابع. والأعضاء المينون رقمهم الثامن ويدل على ان المادة الثامنة ذكرت في الفقرة الثانية انه يقصد في الأشخاص الواردة ذكرهم في هذه المادة هم الذين يعينهم مجلس الوزراء. وهذا التعديل لا يغير حكم في القانون. لانه يطبق احكامه تطبيقاً صحيحاً. ولذلك اذا رأى المجلس قبول القانون من حيث المبدأ واعفاء المقرر من تلاوة مواده. فيكون التعديل والنقاش حول هذه المادة. فمن يوافق على تغيير الرقم من المادة الثامنة من (٧) الى (٨) حتى ينسجم القانون ويكون موفياً بالغاية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: سيدي الرئيس، كان هذا التصحيح هو فقط من ناحية الترقيم، لم يحدث كما تفضل سعادة المقرر، لم يحدث اي تغيير جوهري وكذلك جميع المواد الاخرى كما ورد في تقرير اللجنة، لم يرد عليها اي تعديل. فلذلك اذا النظام الداخلي يسمح وفقاً للقرار الذي صوتنا عليه ان نصوت على الموافقة على القانون ككل فارجو ذلك.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر. السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، رغم



دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر يعلن على المجلس الكريم ان المادة (٢) ما احد من الاعيان الكرام له اعتراض عليها يصادق المجلس الكريم وتقدم.

السيد المقرر: المادة الثانية بعد ان صودق على المادة الاولى وهي التسمية

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الصندوق: صندوق التنمية والتشغيل.  
المجلس: مجلس ادارة الصندوق.  
الرئيس: رئيس المجلس.  
المدير: مدير عام الصندوق

دولة رئيس المجلس: المادة الثانية هل لاحد الاخوان عليها اعتراض؟ لا اذن هل يوافق المجلس الكريم عليها؟  
الجميع: موافقون

السيد المقرر: المادة الثالثة اذا كان تعداد المراد المادة الثالثة، الذي باين انه موافقين يقول شخص واحد، موافقين لثري الاكثرية هل تصوت او لا تصوت؟

دولة رئيس المجلس: هل هناك رأي لاجد في المادة الثالثة؟ لا احد هل انتم موافقون عليها؟ المادة الثالثة، استاذ حمد المجلس وافق، بس نستمع لرايك.

السيد حمد الفرحان: المجلس دولة الرئيس، قرر بان تسمى المادة ويسأل اذا كان هناك ملاحظات وهذا شيء صبح وحقيقي.

المادة الثالثة الان مسماة في سؤال وتوجه للمجلس، مجلس النواب شطب من هذه المادة الفقرة (أ) من مهام المؤسسة بما في ذلك حق الاقتراض والاقتراض وقبول المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا والوقف والقيام بجميع الاجراءات.

اتسأل هذه المؤسسة سوف تضطر ان تقترض، هذه المؤسسة سوف تضطر ان تقترض. لماذا شطب العبارة من هذه المادة؟

اقترح بقاء العبارة كما جاءت من الحكومة وعدم الموافقة على الشطب الذي اجراه مجلس النواب الفقرة (٣) (أ).

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: سيدي الرئيس المادة السادسة التي تتناول موارد الصندوق تتضمن فقرة (هـ) آخر فقرة في المادة حيث تشمل في موارد الصندوق اي موارد اخرى يوافق عليها المجلس.

ولذلك الحقيقة يشطب هذه العبارة لا يؤثر من حيث الجوهر على موارد الصندوق وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس. ان حذف هذه الفقرة لا يؤثر على احكام هذا القانون بدليل ان المادة السادسة قد نصت سحبت انتهي.

دولة رئيس المجلس: نعم سحب شكراً، اذن المادة (٣) موافقون عليها كما جاءت بتوصية اللجنة؟

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة التي تليها.

السيد المقرر: المادة الرابعة

دولة رئيس المجلس: هل هناك من رأي في المادة الرابعة؟

هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة الخامسة.

دولة رئيس المجلس: ايضاً المادة الخامسة مطروحة للبحث. لا طلب للنقاش. هل يوافق المجلس الكريم عليها كما وردت؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة السادسة.

السيد المقرر: المادة السادسة.

دولة رئيس المجلس: المادة السادسة. هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ كما جاءت.

الاستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: ألفت النظر الى الفقرة (و) التي نصها ما يلي: المادة (٥) الفقرة (د)

السيد المقرر: الخامسة ام السادسة؟ السادسة ما فيها (واو).

السيد حمد الفرحان: لحظة واحدة يا سيدي.

دولة رئيس المجلس: الخامسة انتهينا منها

وجئنا الى السادسة

السيد حمد الفرحان: نحن ما عندنا مانع نستمع الى رأيك لكن القرار اتخذ ونفضل.

السيد حمد الفرحان: اذا اقرت المادة الخامسة، رأيي صياغة فقط، انتازل عن الرأي وشكراً.

السيد المقرر: المادة السادسة.

دولة رئيس المجلس: المادة السادسة هل توافقون عليها كما جاء من اللجنة القانونية؟ شكراً لكم.

السيد حمد الفرحان: دولة الرئيس لي رجاء ملاحظة في المادة السادسة انا لاحظ الاسراع الجيد للمجلس في ايجازة المواد. بس ارجو ان نعطي مهلة قليلة لكي نرى اذا هناك شيء يمكن تصويبه. احب ان اسجل ما يلي حول المادة السادسة، المادة السادسة ولا السابعة عفواً؟

السيد المقرر: المادة السادسة، لا نزال في السادسة.

السيد حمد الفرحان: لانه قد نرى انه بعد هذه نقرأ المادة التاسعة رأساً يا سيدي لانه مستعجلين كثير.

السيد المقرر: لا لا على مهلك.

السيد حمد الفرحان: لا ملاحظة على المادة السادسة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على المادة السادسة كما جاءت من اللجنة القانونية ومن مجلس النواب؟ شكراً لكم.

هكذا من القول



السيد المقرر: المادة السابعة.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: ارجو ان ألفت النظر الى نص المادة السابعة كما صيغت في الفقرة، شكل المجلس من (١٣) عضواً وقد اضيف عضواً جديداً وعمل فيما بعد نص يتعلق بالاكثريه. ليس لي ملاحظة على السابعة، عندما يأتي دور المادة التي تنص على اكثريه اعضاء المجلس أبدي ملاحظة، شكراً.

دولة رئيس المجلس: اذن المادة السابعة معروضة على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة الثامنة السيد المقرر.

السيد المقرر: المادة الثامنة، ولأحظنا انه ينبغي ان تكون قراءتها كما يلي «تنتهي عضوية كل عضو من الاعضاء المنصوص عليهم في البند (الثامن) من الفقرة (أ) من المادة (٧) وأوضحت سبب ذلك انه اضيف وزير الشؤون البلدية والبيئة الى المجلس فاصبح رقمه السابع. ورقم الذين يعينهم مجلس الوزراء الثامن وشكراً لكم.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ جمة حماد.

السيد جمة حماد: شكراً دولة الرئيس، المادة الثامنة، الفقرة (ج) واذا حكم عليه بجريمة غلة بالشرف والاداب العامة كما فهمت



من بعض القانونيين لكي يتناسق هذا النص مع النصوص المماثلة الموجودة مع كافة المشاريع الاردنية التي تنظم حالات فقدان العضوية. اقترح اذا حكم عليه بجناية او بجريمة غلة بالشرف والاداب العامة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذنا المقرر.

السيد المقرر: ما في شك انه اضافة (جناية) انه افضل لان المادة كما قرأها الزميل الكريم التي هي فقرة (ج) واذا حكم عليه بجريمة غلة بالشرف والاداب العامة هذه تتصل بالجرائم الاخلاقية فقط، ولو ارتكب جريمة قتل هي بالاصل كبل جريمة غلة بالاخلاق.

لكن قانون العقوبات صنف بعض العقوبات بانها غلة بالاداب العامة. ولذلك هذا الاصطلاح في قانون العقوبات يجعل فهم هذه المادة بان الحكم يتعلق بالمواد التي تنص او تدخل في الفصل المتعلق بالاداب العامة.

ولذلك الاقتراح وارد وحتى تكون الجناية بحد ذاتها سواء اكانت غلة بالشرف او لم تكن هي مانع من اشتراكه مانع من اشتراك



السيد حمد الفرخان: دولة الرئيس، المادة

(٩) مشروعة، عدد اعضاء المجلس (١٣) تنص المادة ان الاجتماع يتم بحضور الاكثريه (٧) وتنص بان القرارات تأخذ باكثريه الحضور شرط ان لا يقل عن (٥) اعضاء. بينما اكثريه الحضور (٤) اعضاء.

سبق لهذا المجلس ان استمع الى نقاش مطول حول نصاب الاكثريه والقرار لمؤسسة الاسكان والتطوير الحضري. وكنت رجوت ان يحدد الحد الأدنى لمن يتخذ القرار (٥) اعضاء ونقاش القانونيون في ذلك الحين ضد مثل هذا الرأي. وقالوا ان برلماننا وجميعاتنا وانظمة شركائنا تقول اكثريه اعضاء المجلس نصاب واكثريه الحاضرين قرار. وبذلك رفض في ذلك الوقت تحديد الحد الأدنى لمن يتخذ القرار بناء على اجماع قانوني.

نأتي لهذه المادة فنرى ان نصاب المجلس (١٣) واكثريته (٧) واكثريه الحضور (٤) فنضع حد أدنى (٥) بخلاف لنقاش هذا المجلس ومنطقه عندما اقر المادة الخاصة بالاسكان والتطوير الحضري انا اميل الى وضع حد أدنى، لاني دافعت عن ذلك في تلك المؤسسة التي كانت

المعضو في هذا المجلس. وهذا شيء طيب لأن الجناية اخطر من الجنحة المخلة بالشرف والاداب العامة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور اسحق الفرخان.

الدكتور اسحق الفرخان: اثني على اقتراح الاخ جمة حماد.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: انا من جهتي اصوب هذا الاقتراح واثني عليه او اثلث عليه

دولة رئيس المجلس: يعني النص الذي يقول في الفقرة (ج) كما هو لا يكفي؟

السيد المقرر: الان بمحض في الجرائم التي تتعلق بالشرف والاداب العامة سواء اكان جناية او جنحة. وهذا خلاف، يمكن تكون سقطت كلمة جناية ووضعها الان وتعديل المادة بالشكل المقترح هو الا صوب.

دولة رئيس المجلس: طيب هناك اقتراح من الاستاذ جمة حماد وثني عليه من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: «٨ من ٣٠».

دولة رئيس المجلس: «٨ من ٣٠» لم يفز الاقتراح. اذن يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما جاءت هل توافقون عليها كما اقرت واوصت اللجنة؟ رجاء رفع الايدي حتى تحسم هذه القضية موافقون وشكراً.

السيد المقرر: المادة التاسعة.

دولة رئيس المجلس: المادة التاسعة، الاستاذ حمد الفرخان.

هكذا من الأصل



دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: اذن المادة معروضة على المجلس الكريم كما اوصت اللجنة القانونية. هل توافقون عليها؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة التي تليها.

السيد المقرر: المادة العاشرة. وانه بان مجلس النواب سبق وعدل الفقرة (ج) وحذف الفقرة (هـ) من هذه المادة واوصت اللجنة بالموافقة على هذه المادة كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: هل هناك ملاحظة عليها؟ الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: ارجو ان يتسع صدر الاخوان للملاحظات حول قرار مجلس النواب، اضاف مجلس النواب بان القروض التي تمنح يجب ان تكون وفق احكام الشريعة الاسلامية التي احترمها. تحديد شروط منح المعونات والقروض للأفراد والاسر والجمعيات والهيئات المحلية بما في ذلك الاقتراض وفق احكام الشريعة الاسلامية.

هذا الذي اضافته النواب. هذه القضية نواجهها بين آن وآخر. جميعنا نحترم الشريعة الاسلامية ولكن ان نطرح موضوع الشريعة بين آن وآخر كشيء متسلل على اطراف بعض القوانين اعتقد انه ليس حماية للشريعة، او متدرج، الشريعة غير قابلة للتجزئة. لا تستطيع ان تفصل يدك اليمنى فقط وتقول

صلاحيات مجلسها اشد خطورة من هذا المجلس. اميل الى وضع حد ادنى ولكن اريد المجلس ان يكون بعد الآن غير مقيد بقرار ان اكثرية الحضور هي التي تتخذ قرار. وان لا يبقى مقيداً بالاجتهاد الذي تم عندما اجزنا قانون الاسكان والتطوير الحضري، وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ الفرخان، سعادة المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، الملاحظة التي ابداهها معالي العين الكريم تتعلق بقانون مضي، صودق عليه وانتهى ولا يتقدم مضمون هذه المادة ولكن يتقدم المبدأ، والمبدأ الذي ناقشه القانونيون سابقاً كان مستند الى نصوص دستورية، في دستير الامة العربية قاطبة. ولذلك اذا ورد نص على ان تكون الاكثرية دون تحديد لنصابها كما هو في هذه المادة. فلا يكون خطأ. ولكن اذا تجرأ المشرع فزاد الحد الأدنى. فهذا من قبيل الضمانات ليكون اميناً على صدور القرار الصائب ليس الا، وليس هذا تقرير لمبدأ وانما يجرس الميثاق ان يكون القرار من اكثر من (٤) ونص على (٥) فكان القرار صائباً والتشريع محققاً للغاية. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: اذن ملاحظة الاستاذ حمد فقط ليضع شيء من الرأي هل تريد اقتراح؟

السيد حمد الفرخان: انا اوافق على النص كما ورد ولكني اذكر المجلس بأنه ناقض هذا المبدأ في مرة سابقة اكثر خطورة من هذه المادة وشكراً

التشريع.

ربما ان هذه المادة فيها فائدة للمقترض المنتفع ولذلك نصها كما اقترحه مجلس النواب فيه منفعة عامة، ولذلك انصح بقبول المادة كما وردت من مجلس النواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور اسحق الفرخان.

الدكتور اسحق الفرخان: الحقيقة اخواني سعادة المقرر عن كثير مما كنت سأقوله لانه هذه القروض للفقراء والتنمية والتشغيل وهي تسير في الطريق الصحيح. وما لا يدرك كله لا يترك جله وهذا البلد يعتزبان دين الدولة الرسمي هو الاسلام، وفي الميثاق الوطني قيل ان المصدر الرئيسي للتشريع هو الاسلام. وحكومات سابقة التزمت بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية. وجمالة الملك في كل مناسبة يذكر بان هذا البلد عربي اسلامي اصيل لا يزاوده عليه احد في ذلك. ولذلك تطبيق الشريعة الاسلامية لا يأتي فجأة واحدة وانما التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية وفق الامكانية ووفق المصلحة العامة ولتأخذ هذه سنوات وسنوات ليكون النمو نمواً عضواً عقلاً يرضى عنه الاخ حمد الفرخان عندما يحج ان شاء الله او يتوضأ وضوء كاملاً

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نيلير رشيد.

السيد نيلير رشيد: شكراً دولة الرئيس. هل المقصد فيها نظام المراجعة مثلاً اذا كنا لا نريد اخذ فوائده من المقترضين

توضأت. اما الوضوء كامل او لست على وضوء، لا تستطيع ان تصل تبوك وتقول حجيت. لا تستطيع ان تمنع الاقتراض في هذه المؤسسة وتقول اقامت الشريعة. اقامت الشريعة هنا معناها عدم الربا. الربا في البلد كاملاً. اما ان يأتي قانون منع الربا شامل او بلاش يتدرج على بين آن وآخر في نافلة صغيرة. هذا الحكمي غطاء، ليس صحيحاً المؤسسة تقتصر من الحكومة، الحكومة اموالها من البنوك، الحكومة اموالها تنال فائدة من، البنوك الحكومة ديونها من البنوك يدفع عليها فائدة، تعطي مؤسسة مال حرام مأخوذ بالفائدة او يتقاضى فائدة. وتقول لهذه المؤسسة اذا اقترضت فلا يجوز ان تتقاضى فائدة، انا اعتقد اننا نخفي رأس النعامة بالرميل ولكن النعامة في هذه المرة كبيرة جداً. هي مجلس الامة. اقترح ان لا نوافق على هذا النص الجزئي الذي يأتي لاعطاء او اضعاف الشريعة وشريعة. وليس بالحقيقة الانحسار وجه لمن صاغوا القانون شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً، سعادة الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، الفقرة كما عدلها مجلس النواب تتعلق باقتراض المنتفعين ولذلك اراد المشرع ان يخفف العبء عليهم حتى لا تكون الفوائد اكثر من رأس المال هذه من ناحية.

ومن ناحية اخرى اذا استطعنا ان نطبق الشريعة الاسلامية بما يحقق فائدة للمعنيين في القانون او في غيره فلنطبقها. وهذا من اعتزازنا في تراثنا الذي يحقق النفع والصلاح ايضاً في

مكتبة العدل





والمستفيدين؟ هل نظام المربحة وأرد مثلاً؟  
وشكراً.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: نظام المربحة العثماني هو تحديد للفوائد، لكن يمكن انك تقصد طريقة قروض البنك الاسلامي، انه يأخذ مربحة ولتين نظام المربحة. مربحة بمعنى التجارة والاستفادة من رأس المال ويؤخذ ربحاً مما يمله رأس المال. هذا مربحة وليس نظام المربحة هذا مفيد. وايضاً يفيد النص.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشايف.

الدكتور كمال الشايف: سيدي الرئيس القوانين المعمول بها في الاردن تسمح بالاقراض وفقاً لقانون البنوك أو وفقاً للشرعية الاسلامية كما يريد او كما يطلب المستمع، فالجمال مفتوح ولا اري ان الفقرة (ج) تتعارض في الواقع مع ما هو معمول به في الاردن وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ عاكف الفايز.



السيد عاكف الفايز: شكراً دولة الرئيس، انا الواقع اتي على اقتراح الاخ ابومناف، لانه كل القروض التي راح تؤول لها هذه المؤسسة هي من بنوك ومن الحكومة. وكما قال الاخ حمد الحكومة تقتصر من البنوك بفوائد، اما انه في كل قانون وضع الشرعية الاسلامية انا اري ان نغير القوانين كلها وتكون قوانين الشرعية الاسلامية. اما في كل قانون نضع الشرعية الاسلامية وبالتالي نجد انفسنا واقعين في اخطاء كثيرة، لا اعتقد ان المجلس بغالبية يوافق على الحكمي هذا. انا اتي على اقتراح الاخ حمد الفرخان.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: بسم الله الرحمن الرحيم، انا اعطي الاستاذ حمد الفرخان على الاسلوب الشيق الذي يعرض فيه قضاياها. والاسلوب الذي قاله به. هو اسلوب بين نظريتين، النظرية الاصلحية والنظرية الثورية.

النظرية الثورية التي تهدم كل شيء حتى

هذه الفقرة.

الفقرة تقول: تناط بالمجلس صلاحيات منها تحديد شروط منح المعونات والقروض للأفراد والاسر والجمعيات والهيئات المحلية، بما في ذلك الاقراض وفق احكام الشرعية الاسلامية.

وكان واضح النص يقول الذي هو مجلس النواب الذي اقترح هذا النص يقول: بان الصندوق قادر على اعطاء قروض على الطريقتين الطريقة التي تحكمها قوانين البنوك. والطريقة الاخرى التي هي وفق احكام الشرعية الاسلامية. فمن اراد ان يقتصر وفق احكام الشرعية الاسلامية يكون المجلس قد حدد شروط وطريقة منح تلك القروض لان الفقرة لم تقصر الاقراض على ما كان موافقاً لاحكام الشرعية الاسلامية بل ابقى الباب مفتوح لاحكام الاقراض وفق الطرق الاخرى التي تحكمها قوانين البنوك. فالحديث دار حول تطبيق الشرعية او عدم تطبيقها. الصحيح الفقرة لا تتعرض لهذا الموضوع اطلاقاً. وانما تقول للمجلس بانك تستطيع ان تضع شروط للاقراض وفق احكام البنوك وشروط اقراض وفق احكام الشرعية الاسلامية. والمفتوح يختار ما يريد من هذين النوعين من القروض وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ خالد الطراونة.

السيد خالد الطراونة: شكراً سيدي الرئيس، اتساءل وسؤالي لسعادة المقرر لقد اجزنا احد طرقي القانون، او قد نؤشك هل ان



تقيم بدل منه شيء آخر. والنظرية الاصلحية التي هي يسير عليها المجتمع الاردني ضمن مؤسساته وقوانينه.

لانا لو اخذنا بالقول الذي قاله الاستاذ حمد الفرخان لكان علينا ان نعطل الصلاة والعبادة حتى نقيم الاسلام ككل. ارجو ان يوافق على هذه المادة كما جاءت، فالذي لا يدرك كله يأخذ جزء منه فقط وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ سالم مسعدة.



السيد سالم مسعدة: شكراً دولة الرئيس، القراءة الثانية لهذه الفقرة كانت تغنيا عن كل البحث الذي جرى في المجلس حول

مكتبة المجلس





نحيز احد طرفي القانون بان يكون على الشريعة الاسلامية. اما الطرف الاخر فانه يأخذ بفائدة اي أن البنك يأخذ بالفائدة ويعطي بدون فائدة هل هذا صحيح؟ شكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كامل الشريف.



السيد كامل الشريف: شكراً دولة الرئيس الحقيقة ان هذه المادة، مادة متوازنة فعلاً، وهي تتفق مع منهج اصبح واضح في هذا البلد فيما يتعلق بالشريعة وهو الاخذ بكل ما يبدو لنا من الشريعة مفيداً وصحيحاً ولازماً للمجتمع أن نطه دون تصف ودون تسرع ودون استباق الامور.

فهذه المادة متوازنة من هذه الناحية على الاقل وفيها ايضاً كما تفضل الاستاذ سالم مساعده فيها الاسلوبان وحيث ان الامر بتحديد الشروط راجع في النهاية الى المجلس فاذن وهنا استعيض بكلمات الاستاذ كمال الشاعر في ان هذه المادة تنسجم مع الواقع وتنسجم مع القوانين الاخرى واسلوب معمول به في البلد اناحة الفرص كلها للتطبيق ولذلك فعلاً اقترح قبول هذه المادة كما جاءت من مجلس النواب وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي المشير حابس المجالي.



السيد حابس المجالي: انا بشوق اختلط الحابل بالنابل، رأيت فيها الشريعة وفيها القانون، القوانين تتغير في كل وقت والزمان والشرع لا يتغير ابداً، فارى من الانسب الموافقة على ذلك.

دولة رئيس المجلس: شكراً باشا، بالله لحظة يا سيدي، الاستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: دولة للرئيس، لا اريد ان ابدو كأنما اقل حماس للدفاع عن

الشريعة من غيري.

انا احترم الشريعة واحب ان تطبق، لكن ما سمعته هو ايضاً محاولة لعدم وضع النقاط على الحروف. ما تكرم فيه معالي الاخ سالم مساعده وايده الاستاذ كامل الشريف، انه اعطاء حرية للهيئة ان تقرض بفوائد وان تقرض بحسب الشريعة، هذا الذي قالوه، هذه حرية مشكورة، ولكن تصوره اني آتي على هيئة وآخذ منها بلا فوائد واخري يأخذ منها ويفرضوا عليه فوائد. هذا الحكمي تناقض. هذا قصد منه فقط وضع العبارة للدلالة على اننا ما زلنا نسبر نحو تطبيق الشريعة الاسلامية، انا ادعو الى تطبيق الشريعة الاسلامية بصدق وصراحة الفقرة (ز) من هذه المادة، ايضاً تحت النقاش للهيئة اقرار البرامج المتعلقة بالحصول على التمويل اللازم للصندوق من مختلف المصادر المحلية والدولية ووضع الخطط المناسبة لهذه الغاية اذا عندنا الشجاعة في الرأي نقول بعدها: وفق الشريعة الاسلامية. عندئذ لا يكون في ازدواجية في منطقنا وشكراً حضرة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ سالم مساعده.

السيد سالم مساعده: شكراً دولة الرئيس، الصحيح انا متأكد ان الاستاذ حمد لايد إلا انه اضطلع على نظام المراجعة الذي تطبقه البنوك الاسلامية بشكل عام وبشكل خاص البنك الاسلامي للتنمية الذي هو يقرض دول على اساس نظام المراجعة وبذلك يدخل شريك وهي طريقة مفصلة بشكل كبير في قوانين تلك البنوك. بحيث يدخل المقترض وكأنه

شريك فاما ان يدفع من حيث النتيجة مردود اعلى من الفائدة. وقد لا يدفع. وقد يدفع اقل من الفائدة لكن لا يعني بان الصندوق سيعطي لمقترض ما بفائدة ولمقترض آخر مجاناً. هذا امر غير وارد.

ولكن في نظامين عندنا نظام حسب احكام الشريعة الاسلامية الذي هو نظام المراجعة كما هو مطبق في البنوك الاسلامية وعندنا نظام الذي يطبق وفق احكام قوانين البنوك فالنظامين يتفاوتوا في بعض الاحيان زيادة او نقص. قد تعطي نظام المراجعة، قد يكون مردود نظام المراجعة يعني ما يدفعه على المال من حيث النتيجة اعلى من الفائدة التي تكون في البنوك وقد تكون اقل، لكن هذا لا يعني بان هناك في تناقض بالعكس. انا ارى ان هناك انسجام وانسجام مع طبيعة المقترض وتفتح المجال له للافادة من اي الطريقتين يريد. وهو يتحمل النتيجة اقتراضه او الاخذ على اساس نظام المراجعة ولذلك ارى النص كما جاء من مجلس النواب نص متواز وحكيم وارى اقرار المادة كما وردت في هذا النص.

دولة رئيس المجلس: شكراً، سعادة المقرر.

السيد المقرر: عند ذكر نظام المراجعة، نظام المراجعة العشوائي ولكن يقصد بهذا قواعد المراجعة التي تطبقها البنوك الاسلامية. وهذا قصدي ان نصصح المفهوم ما قبل. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً برأيي ان الامر صار واضح ولو ان معالي عاكف بك بده يتكلم مرة ثانية.

مجلس الاعيان



السيد عاكف الفايز: شكراً دولة الرئيس، دولة الرئيس في الواقع نحن كلنا مسلمين ومؤمنين، الذي لاحظته اننا في القوانين التي عم تعدل، عم يذكر الشريعة الاسلامية، فاما ان نغير قوانين المملكة الاردنية كلها. اوتبقى التعديلات كما هي عليه. في كل قانون الشريعة الاسلامية. طب ما نحن كلنا مسلمين كلنا مؤمنين.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ امين شقير.



السيد امين شقير: شكراً سيدي الرئيس، موضوع الفائدة هو ازمة كبيرة تواجه المجتمع العربي الاسلامي في كل خطوة من الخطوات. ذلك ان تحريم الربا لم يجيء عبثاً. وانما كان رداً على حالة معينة هي الظلم الذي كان يقع على الضعاف الذين كانوا يضطرون الى الاقتراض بالربا.

وهذا القانون هو قانون يجيء لمعالجة احوال الفقراء والمهاجرين عن كسب العيش. الا اذا وجدوا من يدعمهم. اذا عدنا الى مصادر الدخل لهذا الصندوق نرى ان الكثير منه

ليس بفائدة. يعني حين نعمم ونقول ان كل ما يأتي به الصندوق من اموال يأتي من البنوك او من مصادر ربوية. فالواقع نبالغ ونضع الامور في غير موقعها الطبيعي.

المجلس له حق تحديد شروط منح المعونات اي ان يصنف الناس الذين يطلبون المعونات حسب قدراتهم وحسب ويتفق هو وايهم على الشيء الصحيح الذي يتناسب مع طبيعة الحاجة والاستجابة لها.

لذلك اننا لا اجد غضاضة فيها ورد في التعديل الذي جاء به مجلس النواب. وانا التزم بموقفي في اللجنة القانونية في مجلس الاعيان من حيث الموافقة على ما جاء في هذه المادة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً اذن الامر صار واضح، والان امامكم توصية اللجنة القانونية في مجلس الاعيان، من يوافق على هذه المادة؟ استاذ حمد حكيت مرتين. اذن خيلنا نصوت وننتهي. يعني فكرة اخرى تفضل.

السيد حمد الفرحان: المادة العاشرة ما زلنا فيها قبل ما نصوت عليها، الفقرة (ل) من المادة العاشرة كان من صلاحيات الهيئة تعيين البنك او البنوك التي يتعامل معها الصندوق.

مجلس النواب شطب الفقرة (ل) التي تقول، تعيين البنك او البنوك التي يتعامل معها الصندوق.

لاتوجد مؤسسة ليس لها صلاحية تعيين البنك او البنوك التي تتعامل معها، لماذا شطب هذا البند؟

دولة رئيس المجلس: استاذ كمال

الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: سيدي الرئيس الحقيقة ان الشطب في محله. لانه الفقرة (ن) لانه فتح حساب يتعامل الصندوق مع هذا البنك او ذلك البنك قضية ثانوية، ادارية ثانوية الفقرة (ن) هي الاساس وهي واصدار التعليمات التنظيمية والتنفيذية الداخلية والادارية والمالية للصندوق بما يكفل... الى اخره، فالحقيقة هذه التعليمات تحصل انها تشمل جميع الامور المالية بما فيها فتح حسابات وغير ذلك والتعامل مع هذا البنك او ذلك البنك وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذ حمد الفرحان

مرة ثانية.

السيد حمد الفرحان: لا اعتقد اني ولا اي من المستمعين قنع بانه الفقرة (ن) تسد عن الفقرة (ل).

(ل) صلاحية واضحة بسيطة تعطى لكل هيئة، لكل فرد حق ان يعين البنك او البنوك التي يتعامل معها كون (ن) تقول: يصدر تعليمات مالية، لاتسد وليست سائده تعيين البنك او البنوك. وليست صعبة في اللغة العربية واضحة وبسيطة. اعتقد ان القصد منها كان يمكن بالتدريج حرمان المؤسسة من فتح حسابات بالبنوك التي تتعاطى بالربا.

حتى ازيل هذا الوهم اقترح ابقاء (ل) كما هي اقترح ابقاء الفقرة (ل) بدون حذف.

دولة رئيس المجلس: استاذ اسحق الفرحان.

الدكتور اسحق الفرحان: هذه النقطة اثبتت في اللجنة القانونية ودرست من جميع جوانبها وانا اوافق على ما تفضل به الاستاذ العين كمال الشاعر، فيما ذهب اليه ثم بالاضافة الى هذا، هذه اية تضع المال في اي بنك او في البنوك الى اخره؟ يمكن ان نحدد بموجب الانظمة. والمادة (١٧) من هذا القانون تقول ان هناك يصدر انظمة متعلقة بالامور المالية والادارية التنظيمية للصندوق، فلا اعتقد انها من حيث المستوى يجب ان تكون في القانون. تعيين البنك او البنوك وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ عاكف الفايز.

السيد عاكف الفايز: شكراً دولة الرئيس، انا سؤالي للاخ المقرر، هل المقترح رايح يدفع فوائد او لا يدفع؟

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: الفقرة (ج) تحديد شروط منح المعونات والقروض للأفراد والأسر يعينها المجلس. وايضاً يأخذ بعين الاعتبار بما في ذلك هذه الشروط، تطبيق الشريعة الاسلامية يجوز ان يكون الاقتراض بفوائد ويجوز ان يكون الاطراف عن طريق المراجعة. والمراجعة هي المشاركة في تنمية رأس المال الذي يعطى للمستفيد.

السيد عاكف الفايز: الشريعة الاسلامية ما فيها فوائد، كيف يقرر المجلس فوائد وغيره؟

السيد المقرر: يعطيهم تعليمات انه يجوز

مكتبة احمد الجعل



ان تقرض هذا، حتى خلتنا نقول شرعاً.  
السيد عاكف الفايز: انا مش قانوني، بس انا بحب استفسر.

السيد المقرر: ما هو في تعليمات يضعها المجلس، انه يرى ان الجماعة هؤلاء ينطبق عليهم المراجعة، يعطيهام مراجعة، واخرون يريدون الاقتراض بالفائدة ويضع لهم اقتراض بالفائدة. لا اجد مانع من تطبيق هذا النص بفهمه المزدوج.

دولة رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير التخطيط.



معالي وزير التخطيط: معالي وزير الاقتصاد سيدي، اولاً الممارسة الحالية للصندوق تقوم على منح القروض بالفائدة للأفراد ومنح القروض بدون فائدة للجمعيات. ايضاً منح القروض وفق الشريعة الاسلامية. حالياً يقدر حجم الاقتراض وفق الشريعة الاسلامية حوالي (٣٠٪) من اجمالي الطلبات المقترحة للصندوق. فهناك افراد يتقدمون بطلب وفق الشريعة الاسلامية ويحاسب طلبهم وفق نظام المراجعة.

المادة (ج) تحدد شروط منح القروض وفق الشريعة الاسلامية. ووفق القواعد البنكية، فحقيقة هناك ابواب متعددة مفتوحة لمن يرغب ضمن هذه الفلسفة التي وضعها القانون، شكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس: شكراً صار الامر واضح والحالة ايضاً واضحة ومشروحة اللجنة اوصت، سعادة المقرر.

السيد المقرر: اذا سمحت دولة الرئيس، في اقتراح فيما يتعلق بالفقرة (ل) ولذلك يصوت على الفقرة (ل) انه حسب الاقتراح، اما ان نأخذ بالاقتراح او نقر المادة كما وردت.

دولة رئيس المجلس: المادة كما اوصت اللجنة فيها شطب الفقرة (ل) هل هناك من الاعضاء يقترح بقاء الفقرة (ل)؟ وثني على ذلك، من يوافق على بقاء الفقرة (ل)؟ رجاء من يوافق يرفع يده.

السيد الامين العام: (٧ من ٣١).

دولة رئيس المجلس: (٧ من ٣١) ولم يفرز الاقتراح. اذن الفقرة بمجموعها المادة بمجموعها امام المجلس للتصويت عليها من يوافق عليها كما اوصت اللجنة؟

الامر واضح واكثرية كبيرة وشكراً. المادة التي تليها.

السيد المقرر: المادة الحادية عشر.

دولة رئيس المجلس: المادة (١١) هل لدى الاخوان رأي عليها او مخالفة لها، توافقون عليها كما اوصت اللجنة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة (١٢).

السيد المقرر: المادة (١٢).

دولة رئيس المجلس: المادة (١٢) استاذ حمد لديك رأي، اذن موافقون عليها كما اوصت اللجنة وشكراً لكم.

السيد المقرر: المادة (١٣).

دولة رئيس المجلس: المادة (١٣) لحظة يا سيدي

الدكتور اسحق الفرحان: نرجو من الرئاسة عدم استشارة الاستاذ حمد اذا ساكت.

دولة رئيس المجلس: انا يعني رأي الاستاذ حمد. المادة (١٣) كما يعني رأي كل عضو في المجلس الكريم. (١٣) لا معارضة عليها هل توافقون عليها كما اوصت اللجنة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة الرابعة عشرة

السيد المقرر: المادة (١٤).

دولة رئيس المجلس: المادة (١٤) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما اوصت اللجنة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة الخامسة عشرة.

السيد المقرر: المادة (١٥).

دولة رئيس المجلس: المادة (١٥) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما اوصت اللجنة؟ الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة السادسة عشرة.

السيد المقرر: المادة السادسة عشرة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما اوصت اللجنة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة السابعة عشرة.

السيد المقرر: المادة (١٧).

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما اوصت اللجنة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة (١٨).

السيد المقرر: المادة (١٨).

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما اوصت اللجنة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة (١٩).

السيد المقرر: المادة التاسعة عشرة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما اوصت اللجنة؟

هكذا عند العمل



الجميع : موافقون.

الجميع : موافقون.

دولة رئيس المجلس: القانون بمجموعة  
هل يوافق المجلس الكريم عليه كما اوصت  
اللجنة؟

وهذا هو نص قانون صندوق التنمية  
والتشغيل لسنة ١٩٩٢ كما وافق عليه المجلس  
وبالصيغة التي سيرسل فيها للحكومة.

### قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الصندوق	:	صندوق التنمية والتشغيل
المجلس	:	مجلس ادارة الصندوق
الرئيس	:	رئيس المجلس
المدير	:	مدير عام الصندوق

المادة ٣ - ١ - يؤسس في المملكة صندوق يسمى (صندوق التنمية والتشغيل) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وله بهذه الصفة حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها واستثمارها واستثمارها وإبرام العقود التي تقتضيها المهام والمسؤوليات المنوطة به بمقتضى احكام هذا القانون والقيام بجميع الاجراءات والتصرفات القانونية والتقاضى امام المحاكم.

ب - يكون المركز الرئيس للصندوق في مدينة عمان وله ان ينشيء فروعاً ومكاتب له في داخل المملكة بقرار من المجلس.

المادة ٤ - يهدف الصندوق الى تمكين الافراد والاسر والجماعات الفقيرة او المتدنية الدخل او تلك العاطلة عن العمل من ممارسة العمل والانتاج وذلك من اجل الاسهام في محاربة الفقر والبطالة.

المادة ٥ - يتولى الصندوق لتحقيق الاهداف الواردة في المادة (٤) من هذا القانون المساهمة بمايلي:

أ - توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة او غير مباشرة للافراد والاسر والجماعات من الفئات المستفعة بشروط ميسرة.

ب - التأهيل واعادة التأهيل لاحتتراف مهن لم يسبق الاعداد له او صقل المهارات وتحسين الاداء في المهن التي ينتسب المتففع اليها.

ج - مساعدة الافراد والجمعيات والمؤسسات الاهلية التطوعية المحلية على تطوير قدرتها لتحديد وتحضير المشاريع الصغيرة الموجهة للفئات المستفعة من الصندوق.

د - اجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية للتعرف على المشاريع التي تمكن المتففع من تحقيق الاهداف المتعلقة بالصندوق وأوجه نشاطه.

هـ - تنسيق الجهود مع المؤسسات العاملة في ميادين العمل الاجتماعي الانتاجي بما يؤدي الى منع الازدواجية في التمويل واقامة المشاريع.

المادة ٦ - تتكون موارد الصندوق بما يلي:

أ - مساهمة الخزينة والمؤسسات الرسمية العامة.

ب - المساعدات والهبات والوصايا المحلية والعربية والدولية على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كان مصدر أي منها غير اردني.

ج - ريع اموال الصندوق المنقولة وغير المنقولة.

د - اي موارد اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس.

المادة ٧ - أ - يتولى ادارة شؤون الصندوق مجلس ادارة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من:

١ - وزير الصناعة والتجارة

٢ - وزير المالية

٣ - وزير التخطيط

٤ - وزير العمل

٥ - وزير الزراعة

٦ - وزير التنمية الاجتماعية

٧ - وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

٨ - خمسة ممثلين عن القطاعات الصناعية والزراعية والتربوية والعمالية والاجتماعية التطوعية يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس لمدة

مكتبة العمل



سنتين قابلة للتجديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة.

ب - يختار المجلس من بين اعضائه نائبا للرئيس يمارس مهامه وصلاحياته اثناء غيابه.

المادة ٨ - تنتهي عضوية كل عضو من الاعضاء المنصوص عليهم في البند (٨) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون في اي من الحالات التالية:

- اذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات عادية متتالية دون عذر يقبله المجلس.
- اذا فقد الصفة التي عين من اجلها في المجلس.
- اذا حكم عليه بجريمة مخلة بالشرف والاداب العامة.
- اذا استحال عليه ممارسة عمله كمعضو لمدة ستة اشهر متتالية.

المادة ٩ - يجتمع المجلس مرة واحدة كل شهر على الاقل او كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضرته اكثرية اعضائه على ان يكون الرئيس او نائبه احدهم وتتخذ قرارات المجلس بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين على ان لا تقل عن خمسة اصوات وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

المادة ١٠ - تناط بالمجلس المهام والصلاحيات المحددة في هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه بما في ذلك:

- رسم السياسة العامة للصندوق وإعداد البرامج والخطط اللازمة لتنفيذها وتطويرها.
- تحديد الاولويات لانشطة الصندوق بالنسبة الى المناطق المختلفة او المتفعين او نوعية المشاريع وفق معايير يحددها لهذه الغاية.
- تحديد شروط منح المعونات والقروض للأفراد والاسر والجمعيات والمؤسسات المحلية بما في ذلك الاقتراض وفق احكام الشريعة الاسلامية.
- اصدار التعليمات اللازمة لتحديد الفئات المستفعة من الصندوق وشروط استحقاقها ومقدار المساعدة المستحقة لكل من تلك الفئات ونوعها.
- إبرام العقود والاتفاقيات التي يكون الصندوق طرفا فيها وتفويض من ينوب عنه بالتوقيع عليها.
- اقرار البرامج المتعلقة بالحصول على التمويل اللازم للصندوق من مختلف المصادر المحلية والدولية ووضع الخطط المناسبة لهذه الغاية.
- متابعة تنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق.

ح - مناقشة الموازنة السنوية للصندوق واقرارها ورفعها الى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

ط - مناقشة التقرير السنوي والحسابات الختامية السنوية للصندوق واقراره.

ي - تعيين مدقق حسابات قانوني لتنظيم حسابات الصندوق وسجلاته حسب اصول ومبادئ المحاسبة التجارية الحديثة وتحديد اجوره وذلك بالاضافة الى تدقيقها من قبل ديوان المحاسبة.

ك - اعداد مشاريع الانظمة الخاصة بالصندوق.

ل - اصدار التعليمات التنظيمية والتنفيذية الداخلية والادارية والمالية للصندوق بما يكفل تحقيق اغراضه على ان لا تتعارض او تخالف احكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه.

م - تفويض من ينوب عنه بالتوقيع في الامور المالية والادارية والقضائية.

المادة ١١ - للمجلس ان يشكل لجنة او اكثر من بين اعضائه لتتولى القيام بالاعمال والمهام التي يحددها المجلس لها وتقدم توصياتها بشأنها اليه.

المادة ١٢ - تحدد مكافآت اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب الرئيس.

المادة ١٣ - يعين المدير العام ويحدد راتبه وعلاواته وسائر حقوقه المالية وتنتهي خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس ويمارس الصلاحيات والمسؤوليات التالية:

- تطبيق السياسة العامة التي يقرها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها.
- ادارة الجهاز التنفيذي للصندوق والاشراف على اعمال الموظفين والمستخدمين فيه.

ج - الاشراف على الامور المالية المتعلقة بالصندوق

د - اعداد مشروع الموازنة العامة والحسابات الختامية السنوية للصندوق وتقديمها للمجلس.

هـ - وضع التوصيات حول المشاريع وبرامج العمل في الصندوق ورفعها الى المجلس لاقرارها.

و - اية صلاحيات مالية وادارية اخرى تناط به بمقتضى الانظمة التي تصدر تنفيذها لهذا القانون.

المادة ١٤ - ا - تعتبر اموال الصندوق من الاموال العامة وتحصل بمقتضى قانون محصيل الاموال الاميرية المعمول به ويمارس المجلس لهذا الغرض صلاحيات الحاكم الاداري ولجنة محصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في ذلك القانون.

مكتبة المجلس



ب - يتمتع الصندوق بالاغفاءات والتسهيلات الممنوحة للوزارات والدوائر الحكومية وتعفى معاملات ودعاوى واملاك الصندوق وامواله المنقولة وغير المنقولة ووارداته من الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية والطابع على اختلاف انواعها.

المادة ١٥ - اعتباراً من نفاذ هذا القانون يصبح الصندوق الخلف القانوني والواقعي لصندوق التنمية والتشغيل المؤسس بموجب الاتفاقية المعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبنك الائتماء الصناعي وتؤول اليه جميع حقوقه وامواله المنقولة وغير المنقولة كما يتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليه.

المادة ١٦ - اذا الغي الصندوق تؤول ملكية جميع امواله المنقولة وغير المنقولة وحقوقه والتزاماته لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية.

المادة ١٧ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اصدار الانظمة المتعلقة بالامور المالية والادارية التنظيمية للصندوق والى ان تصدر هذه الانظمة يمارس المجلس الصلاحيات المتعلقة بتلك الامور بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية وذلك بصورة تكفل حسن سير العمل في الصندوق وتحقيق اهدافه على ان لا تتجاوز هذه الصلاحية مدة سنة واحدة من تاريخ نفاذ هذا القانون وان لا تخالف الانظمة المعمول بها في الوزارات - والدوائر الحكومية او تتعارض معها.

المادة ١٨ - يلغى اي قانون او تشريع اخر تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون.

المادة ١٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

امين عام مجلس الامة

صالح الزهمي

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم جميعاً والقانون الذي يليه. اذا سمح الاخوان هل يوافق المجلس الكريم على اغفاء المقرر من ثلاثة القانون؟

الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والان نأتي للقانون ونطرحه مادة مادة للنقاش والبحث

والموافقة.

السيد المقرر: المادة الاولى.

دولة رئيس المجلس: هل لاحد عليها،

اعتراض او رأي ؟ اذن موافقون عليها شكراً لكم.

السيد المقرر: المادة الثانية.

المادة الثالثة، المادة الرابعة.

السيد المقرر: المادة الرابعة، اوصت اللجنة هنا الاخذ بالمشروع المقدم من الحكومة وليس بما قرره مجلس النواب وذلك لجعل الاعانات والهبات العربية في مصاف الهبات والاعانات الاردنية، فلا تحتاج الى موافقة مجلس الوزراء عليها. وهذا قرار اللجنة في هذا الخصوص. اذن المعروض هو قرار اللجنة فيما يتعلق بالاخذ باصل المشروع وليس بما قرره مجلس النواب المقرر.

دولة رئيس المجلس: دولة مضر باشا.

دولة السيد مضر بدران: دولة الرئيس، انا باعتقادي ما ذهب به من تعديل مجلس النواب هو صحيح.

لان الاعانات والهبات اشترط بها ان تكون اردنية. اما اذا كانت غير اردنية يشترط موافقة مجلس الوزراء. وهذا منسجم مع قوانين اخرى ومؤسسات اخرى بهذا النص.

اي مال غير اردني يراد فيه ان يوهب الى اي مؤسسة يجب ان يوافق مجلس الوزراء على هذه الهبة ما دام المال غير اردني فلذلك وافق عليها كما وردت من مجلس النواب ولا ارى هناك ضرورة للاخذ بالمشروع الاصلي وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور اسحق الفرحان.

الدكتور اسحق الفرحان: ثارت هذه باللجنة القانونية بشيء من التفصيل وقيل انه لان الموضوع غير حساس بالنسبة، ليس له اي اعتبارات سياسية وانما هو مشروع دعم للغة

دولة رئيس المجلس: المادة الثانية، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما اوصت اللجنة؟ الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة الثالثة: هنا نلاحظ انه ورد في الفقرة (أ) اقرأ النص يقول «مع مراعاة احكام الفقرة (ب) - هذا الاصل - من هذه المادة يشترط في العضو العامل والمؤازر - ملاحظة المؤازر - مايلي: ان يكون اردني الجنسية، ان لا يقل عمره - الى اخره وجاء التعديل فيما يتعلق بهذه المادة يشترط - في الفقرة (ب) يشترط في العضو المؤازر ان تتوافر فيه شروط العضو العامل باستثناء شرط الجنسية.

لورفعنا المؤازر من الفقرة (أ) وابقينا التعديل نتجنب التكرار، هذا الذي اقله لانه لا يتغير الحكم.

دولة رئيس المجلس: المادة الثالثة موافقون عليها، وافقوا يا ابوالعبد، معالي ابو العبد.

السيد محمد رسول الكيلاني: المادة (٣) عندما اثيرت في اللجنة القانونية، لانه هي تستند على قانون العقوبات «ان لا يكون محكوماً باي جناية او جنحة تمس الشرف والكرامة» كلمة الكرامة غير واردة في قانون العقوبات موجود في الاداب العامة. عندما اثيرت هذه النقطة في اللجنة القانونية قيل ان هذه في قانون ماضي في القانون السابق وليست معروضة للمناقشة. فقط اريد ان اسجل هذه النقطة فقط وشكراً.

دولة رئيس المجلس: اذن موافقون على

مكتبة الاصل



العربية وهو موضوع اكاديمي وبحث علمي الى آخره.

وتسهيل للامر تقبل المعونات العربية وتعامل من ناحية قومية لان اللغة العربية لغة الامة العربية كلها. اي واحد به يساعد في دعم اللغة العربية فاهلاً وسهلاً. بغض النظر عن الاعتبارات السياسية المختلفة. ولو كان الامر غير ذلك او في مجال غير مجال خدمة اللغة العربية لكان ما نفضل به دولة ابو عماد واد وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: سيدي الرئيس ورد في الاسباب الموجبة التي قدمتها الحكومة بصدد هذا التعديل هو ان الغرض من تعديل النص الاصيل في المشروع القانون بحيث يجري التمييز بين المتبرع العربي والاجنبي. ورد في الاسباب الموجبة ان ذلك لتسهيل اعمال المجمع اللغوي.

الموضوع الثاني، الجانب الثاني الحقيقة انه هنالك قوانين اخرى مثل قانون الاستثمار الذي جرى اقراره مؤخراً تمييز - نعم والجامعات - في الواقع بين العربي والاجنبي والحقيقة انه كان هنالك قانون واحد الذي يجب ان لا يكون فيه تمييز هو الحقيقة القانون المتعلق باللغة العربية، فهي لغة هذه الامة، حيث ان هذا سهل عمل المجمع فاعتقد ان المشروع نص الفقرة كما وردت من الحكومة هو الاسلام ولا اجد الحقيقة منفعة من التعديل الذي اجراه مجلس النواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور اسحق الفرحان.

الدكتور اسحق الفرحان: علماً بأنه من الناحية الواقعية، مش عم يأتينا معونات لمجمع اللغة العربية، وانا عضو في مجلس المجمع حتى انه لنا على بعد الدول العربية وأسف اذكر منها ليبيا (٤٠,٠٠٠) دولار اشترت منا كتب من مجمع اللغة العربية ولنا (٦) سنوات بنودى (١٠٠) برقية و (١٠٠) فاكس وبعدهم مش مودين ثمن الكتب التي اخذوها مش اعانة وشكراً للمعلومات فقط.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور سعيد التل.



الدكتور سعيد التل: شكراً دولة الرئيس، لقد حضرت اجتماع اللجنة القانونية عندما ناقش هذا المشروع. ومع تقديرى للتوجهات التي حكمت اللجنة بالنسبة لاقرارها المشروع المقدم من الحكومة فاني ازيد دولة الاستاذ مضر بدران واعتقد الموافقة على المشروع كما جاء من مجلس النواب تسهلاً للوقت وعدم اضاعة بعض الزمن في اعادة هذا القانون

دولة رئيس المجلس: الاستاذ امين شقير.

السيد امين شقير: شكراً دولة الرئيس، في الواقع ان الفقرة كما جاءت في مشروع الحكومة هي الفقرة المقبولة في اللجنة وبشرط ان تفصل عبارة المجمع عن الهبات لان هنالك قاعدتان في هذا النص ينبغي ان يفصل فيما بينهما وتحدد بوضوح وعلى هذا الاساس انا اتمسك ايضاً بقرار اللجنة القانونية في هذا الموضوع وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران: شكراً دولة الرئيس كما ذكر معالي الدكتور سعيد التل ما في شيء محرز لاعادة هذا الموضوع الى مجلس النواب ثانية.

اذا نظرنا الى المادة كما كانت في القانون الاصيل نجدها فقرة (٣) من الفقرة (ب) من المادة (١٨) «الهبات او الاعانات التي ترد للمجمع ويقرر مجلس الوزراء قبولها» هل هنالك مشكلة كانت لقبول هذه الهبات؟

هل كانت الهبات تأتي تباعاً الى المجمع وكان مجلس الوزراء مقصر في قبولها؟

مجلس الوزراء يقرر قبول الهبات غير الاردنية شو العيب في ذلك؟ لان نعيد هذا القانون ثانية الى مجلس النواب بهذه النقطة الصغيرة جداً.

ليس هنا المجال لبحث في بحث القومية العربية في مثل هذا القانون. ما عم نبحث

لمجلس النواب لاجل قضية اعتقد انها ليست ذات بال وليست مهمة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: دولة الرئيس سمعت آراء بالانجهاين والشيء الوحيد المشترك الذي لا نزاع فيه بين الاقطار العربية هو اللغة. التاريخ لكل قطر اجتهاد في التاريخ السياسة مختلفة الاقتصاد مختلف.

في قانون الاستثمار ميزنا الاموال العربية للاستثمار وسأويتاها بالاردنية. في مجمع اللغة اعتقد انه ليس هناك اي تخوف من مجيء معونات عربية لمجمع اللغة لانها لغة جميع العرب.

انا اعتقد بان النص الذي جاء من الحكومة يراعي ناحية معنوية تتسجم مع كونه هذا البلد وتوجهه العام. ولا تخسر شيء ولا تمثل تهديد. ولا تسرب من اي نوع. لذلك بما انه اختلفت الاراء اعتقد الحسم لذلك سيكون عن طريق التصويت فقط. انا اقترح ان نصوت، على قبول المادة كما جاءت بمشروع الحكومة وهي المعونات الاردنية والعربية لمجمع اللغة ليست خاضعة لقرار مجلس الوزراء من اي مصدر آخر خاضعة لقرار من مجلس الوزراء يؤيدني في هذا القول ان مجمع اللغة قائم وسيستمر ولا يعتمد اي شيء فيه على اجازة هذا القانون زمنياً فلو عاد القانون الى النواب ووافقونا على وجهة نظرنا لا يكون التأجيل مضرًا وشكراً دولة الرئيس.

مكتبة المجلس



موضوع القومية العربية في هذا القانون.

موضوع روتيني ان يقرر مجلس الوزراء وكان هذا متبع سابقاً ولا يزال متبع لحد الآن، لا ضرورة لان يعاد هذا القانون لنقطة غير جدية بالاعادة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ بهجت التلهوني.



دولة السيد بهجت التلهوني: الحقيقة اعتقد بان ما جاء في قرار مجلس النواب بالنسبة للمادة هو اسلم وان يكون الهبات العربية التي تأتي الى مجمع اللغة العربية هو اسلم بالنسبة لاضطلاع مجلس الوزراء وخاصة وانتم تعرفون الظروف. الهبات الاردنية سمع فيها سابقاً ولاحقاً والان غير مجدي ان يعاد القانون من اجل اضافة الهبات العربية وانتم تعرفون ظروف الامة العربية وما يمر به وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: سيدي الرئيس القانون الاصلي معمول به ولها يتعلق بهذه الفقرة بالذات كما تفضل دولة الاستاذ مضر

بدران، فان القانون الاصلي كان ينص، كان النص فيه شبيهاً بما ورد من مجلس النواب. التشريع الذي جاء من الحكومة كانت مرفقة معه اسباب موجبة وضمن هذه الاسباب الموجبة فقرة تتعلق بالدافع الذي دفع بالحكومة الى تعديل هذه الفقرة ولذلك الرد الحقيقة لا يعطل عمل المجمع. هذا القانون الاصلي معمول به وسيبقى معمول به، المعروض علينا هو قانون معدل للقانون الاصلي ولا يسري مفعوله الا عندما يكتمل مراحل الدستورية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ بشير الصباغ.



السيد بشير الصباغ: دولة الرئيس، بالاضافة الى ما تفضل به الاخوان من قبول النص الذي جاء في اصل المشروع هناك امر حساس ايضاً لا ارتاح الى ان ارى العربية بعد الاردنية وقد فصلت وسويت مع المصادر الاجنبية. وهذا لا يتسجم مع عقيدتنا وموقفنا كامة تعتبر نفسها جزء من الامة العربية ولذلك اقترح التصويت على النص الاصلي كما ورد في المشروع وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، اعادة القانون الى مجلس النواب لا يؤخر تنفيذ احكامه التي كانت سارية والتي كانت تعطي مجلس الوزراء الموافقة على الاعانات العربية والاجنبية ولذلك الاعادة لا تضر.

لكن نوازن بين ما ورد في المشروع وبين ما قرره مجلس النواب الفارق بينهما معنوي وتوجه قومي، في ظرف نجد فيه الفقرة فلنسعى ان نكون من الموفقين للعلاقات العربية العربية في امر لا يضر في المجمع العلمي ولا الاردن ولذلك الموافقة على قرار اللجنة القانونية فيه مصلحة عامة ومصلحة قومية ايضاً.

دولة رئيس المجلس: اذن صار الامر واضح للاخوة جميعاً، معالي حابس باشا.

السيد حابس المجالي: دولة الرئيس اؤيد بما جاء وقاله دولة ابوعدنان ان هذا الشيء من واجبات الحكومة بالنسبة الى الظروف الحاضرة، فاطلب من الاخوان جميعاً الموافقة على ذلك.

دولة رئيس المجلس: شكراً اماسنا الاقتراح الجديد اللجنة عدلت وامام المجلس الكريم اقتراح ان تقبل صيغة مجلس النواب. للاعتبارات التي شرحت ووضحت من يوافق على هذا الاقتراح؟

اقتراح ما جاء من مجلس النواب. اللجنة عدلت ما جاء من مجلس النواب، هل توافقون على المقترح الذي يقول بقبول صيغة المادة كما جاءت من مجلس النواب؟ رجاء رفع الايدي.

السيد الامين العام: (١٥ من ٣٠).

دولة رئيس المجلس: (١٥ من ٣٠) ورئيس المجلس يرجع رأي ال (١٥) الذين صوتوا.. وشكراً لكم.

انا اعيد ما قاله الاخ مضر باشا ارجو ان لا يعتبر هذا القانون حداً فاصلاً في بحث القومية العربية نحن عم نحكي عن صلاحية مجلس الوزراء. تفضل يا سيدي، القانون معمول به.

السيد المقرر: المادة الخامسة.

دولة رئيس المجلس: المادة الخامسة من لديه رأي فيها؟ استاذ ابو العبد، معالي الاستاذ محمد رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي المادة (٥) جاءت في مشروع الحكومة تعديل الفقرة (أ) فقط. والمادة تتكون من فقرتين، فقرة (أ) وفقرة (ب) المشروع الذي قدم من الحكومة متعلق بالفقرة (أ) فقط، الفقرة (أ) المتعلق بمكافآت الاعضاء العاملين.

الفقرة (ب) تتعلق بالاضافة الى ما تتعلق به بترجمة وتحقيق ومراجعة شراء جميع الحقوق بالنسبة للكتب.

نحن امام ناحيتين الان، المادة (٩١) من الدستور فقرة جاءت في مشروع الحكومة «ولمجلس الامة حق المناقشة واجراء التعديل عليها» والفقرة (ب) لم تأتي في مشروع الحكومة فهي قانون قانون كامل غير خاضع للمناقشة، السؤال الان هل يجوز لمجلس الامة ان يناقش مادة لم تأتي في مشروع الحكومة المقدم ام لا؟

المادة (٩١) من الدستور تقول ويعرض

مكتبة المجلس



المواد الأخرى من القانون ذاته».

فماذن مجلس النواب تجاوز الحق الدستوري الممنوح له بإحكام المادة (٩١) وتجاوز الحق الذي جاء في قرار المجلس العالي. وعدل مادة مش جاي في المشروع. كلياً، مش داخله بالمشروع. وإذا نظرنا إلى النظام الداخلي نجد مشروعات القوانين. سواء بالنظام الداخلي لمجلس النواب أو النظام الداخلي لمجلس الاعيان.

فاذن هذا التعديل ولو انه بسيط ولا قيمة له بقانون صادر سنة ١٩٧٦ هو مخالف للدستور وأرجو عدم التصويت عليه وشطب هذه المادة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور اسحق الفرخان.

الدكتور اسحق الفرخان: سبق أيضاً ونوقشت هذه وثائق معالي العيون محمد رسول هذه النقطة وقد قيل بعد النقاش الطويل ان التعديل جاء في نفس المادة. وهذا يتسجم مع تفسير لجنة التفسيرات في نفس المادة في فقرة من فقرات المادة وليس في مادة أخرى. ولو كان التعديل في مادة أخرى لانطبق عليه التفسير. ومجلس الأمة اذا اراد ان يغير المادة كلها ما زال طرح فقرة منها يقول: انا لا اوافق على هذه الفقرة وأريد تعديل كل المادة بالنحو التالي: بستر أو بسطرين الفقرات من المادة نفسها هي جزء من المادة وليست مادة أخرى وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، تفسير

رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع أو تعديله أو رفضه وفي جميع الحالات يرفع المشروع إلى مجلس الاعيان ولا يصدر قانون الا اذا اقره المجالس وصدق عليه الملك.

فحق مجلس الأمة سواء كان مجلس نواب أو مجلس اعيان يتعلق بالمادة المقدمة من الحكومة كتعديل ولا تتعدى للمواد الأخرى في القانون.

الذي اراه ان مجلس النواب قد جاء إلى الفقرة (ب) من المادة وعدلها تعديلاً لغوياً ولو ان هذا التعديل بسيط لا قيمة له، لكن نحن الان امام مبدئين، هل يحق لمجلس الأمة ان يعدل مواد لم تأتي في مشروع الحكومة؟ هذا مبدأ.

المبدأ الثاني انه المواد المعدلة الثانية انما ذات أهمية ام غير ذات أهمية ليس هذا مجال للبحث، لاننا اذا اجزنا لمجلس الأمة بالدخول في تعديل مواد لم يطرح للنقاش. اذن لا نعرف تكون سابقة ومخالفة دستورية كاملة وسبق ان نوقشت مثل هذه المخالفة وصدر فيها قرار من المجلس العالي قرار المجلس العالي ما يلي:

قرار رقم (١) لسنة ١٩٥٥ صادر عن المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من الدستور:

«... وتطبيقاً لهذا المفهوم نرى انه اذا تقدمت الحكومة بمشروع قانون لتعديل حكم واحد من احكام قانون ما، كتعديل المادة (١٩) من قانون تشكيل المحاكم الباشعة عن كيفية تشكيل المجلس القضائي مثلاً فان حق مجلس النواب ينحصر في تعديل المشروع من هذه الناحية فقط، وليس له ان يدخل تعديلاً على

احكام مادة سواء بالحكم او باللفظ لم تأتي بمشروع الحكومة وهي قانون كامل؟ هذه الفقرة (ب) مادة قانونية والقانون ١٩٧٦ هل يحق لها هذا الامر ام لا يحق؟

لو كان المشروع كله كقانون قادم امام من الحكومة لأول مرة امام مجلس النواب لجاز لمجلس الأمة ان يعدل اي مادة من مواد ما دام هذه المادة كما ذكر معالي الاستاذ اسحق الفرخان، انه مادة واحدة، مادة واحدة لكنها جاي تحت ضمن فقرتين، ليس ضمن فقرة واحدة. لو لم تخصص ب (أ) وب) لقلنا ان هذا التفسير يسري. لكنها جاءت ضمن مادتين.

فنحن اذا قرينا هذا المبدأ انه يحق لمجلس الأمة تعديل اي مادة من المواد لم تأتي بمشروع الحكومة ولو كانت هذه القضية تافهة، لسيبي عليه اشياء أخرى بالمستقبل، لان التعديل الوارد في التفسير وفي الدستور لم ينص بالحكم او باللفظ، تعديل مطلق وبالتالي المرافقة عليها هي مخالفة للدستور وقرار المجلس العالي وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ محمد رسول، نشوف استاذنا المقرر حتى يقرأ يعمود للمراجع.

السيد المقرر: نعود إلى نص القرار التفسيري لنقرأه على الزملاء الكرام، وهم يستنتجون لانهم هم اصحاب القرار.

والسيد نجيب الرشيدان مقرر اللجنة القانونية يتلو القرار رقم (١) الصادر عن المجلس العالي الخاص بتفسير نصوص الدستور.

المادة (٩١) من الدستور الذي اشار اليه معالي الزميل الفاضل. بمفهومه انه يجب ان يكون تعديل مجلس النواب على المشروع متعلق باهداف هذا المشروع، ويتعلق بحكم في هذا المشروع، لكن لو نظرنا إلى التعديل الذي اجراه مجلس النواب في هذه المادة لم نجد انه عدل حكماً قانونياً في هذه المادة. قدم كلمة وأخرى وهو عبارة عن تصحيح لغوي يمكن ان يشار اليه من الاخطاء التي تصحح في الجريدة الرسمية. وهذا الامر لو اخذنا بالتفسير كما ورد بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٥٥ نجد ان الوحدة المعتمدة في المشروع هي المادة وليست الفقرة من مادة، ما دام ان المادة المعروضة بكاملها وعدل مجلس النواب هذه المادة لاسيما من ناحية اللغة فقط. فاذن انا لا ارى موجب لنبحثها ومناقشتها وارى اقرار المادة كما وردت من مجلس النواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ محمد رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي الكريم البحث هو من ناحية قانونية. المشروع الذي تقدمت به الحكومة لتعديل الفقرة (أ) من المادة وليس الفقرة (ب)

الفقرة (أ) تتعلق باحكام والفقرة (ب) تتعلق باحكام واحكام الفقرة (ب) هي غير احكام الفقرة (أ).

ليس المهم انه هذه المادة تعدل في الجريدة الرسمية خطأ لغوي مفهوم الخطأ اللغوي هذا مفهوم او غير مفهوم يؤدي للمعنى ام لا يؤدي للمعنى مثل هذا البحث. البحث هي الناحية الدستورية، هل يحق لمجلس الأمة ان يعدل

مكتبة المحام



بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

صادر عن المجلس العالي الخاص بتفسير

نصوص الدستور

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٤ رقم ٢ - ٣ - ٢ - ٨٩٢٦  
اجتمع المجلس العالي المنصوص عليه في المادة ٥٧ من الدستور لاجل تفسير احكام المادتين ٩١ و  
٩٥ منه وبينان مدى حق مجلس النواب في تعديل مشاريع القوانين التي تفرض عليه من رئيس  
الوزراء بمقتضى المادة ٩١ المذكورة.

وبعد الاطلاع على المخابرات الجارية بهذا الشأن وتدقيق نصوص الدستور والمداولة تبين:

١ - ان المادة ٩١ من الدستور تنص على انه (يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على  
مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع او تعديله او رفضه، وفي جميع الحالات يرفع  
المشروع الى مجلس الاعيان ولا يصدر قانون الا اذا اقره المجلسان وصدق عليه الملك)  
(٢).

٢ - ان المادة ٩٥ من الدستور تنص على ان (لكل عضو او اكثر من اعضاء مجلس الاعيان  
والنواب بان يقترح وضع مشروع قانون على ان تحال هذه الاقتراحات على اللجنة المختصة  
في المجلس للتدقيق وابداء الرأي فيها فاذا رأى المجلس قبول الاقتراح احاله على الحكومة  
لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس اما في الدورة نفسها او في الدورة التي  
تليها).

ومن هذين النصين يتضح جليا ان الدستور جعل القانون في هذه المملكة ثمرة عمليات  
ثلاث مجتمعة ومتكاملة وهي:

أ - تقديم المشروع من رئيس الوزراء الى مجلس الامة.

ب - موافقة مجلس الامة على هذا المشروع.

ج - تصديق جلالة الملك عليه.

ولا يمكن ان يعتبر أي عمل من هذه الاعمال الثلاثة بمفرده هو التشريع وانما التشريع هو  
ثلاثتها معا ومجموعة، اذا ان المادة ٩١ المذكورة جعلت مشروع الحكومة خاضعا لموافقة السلطة

- ١ - نشر على الصفحة ١٠٥ من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٢١١ تاريخ ١ - ٢ - ١٩٥٥.
- ٢ - انظر في تفسير هذه المادة القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٤ صفحة ١٠٠٦ من هذه المجموعة.

التشريعية والمادة ٩٥ جعلت الاقتراح الصادر عن هذه السلطة مفتقرا لوضعه في صيغة مشروع  
من الحكومة.

وقد هدف واضع الدستور من تقرير هذا المبدأ المختلط الى تأمين الناحية التشريعية الفنية  
من جهة، واجتاد التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة اخرى، اذ انه باناطته حق  
وضع مشروع كل قانون بالحكومة يكون قد ضمن حسن اداء هذه الوظيفة بالنظر لما لدى الحكومة  
من موظفين فنيين قادرين على صياغة القوانين صياغة متقنة وفق ما يتطلبه الصالح العام. كما انه  
بمنحة اعضاء مجلس الامة حق اقتراح وضع مشاريع القوانين يكون قد ساعد السلطة التنفيذية  
على القيام بواجباتها العامة على الوجه الاكمل.

وعلى ضوء هذه القاعدة نرى ان المقصود من (التعديل) الذي نصت عليه المادة ٩١ هو  
التعديل الذي ينحصر في حدود احكام ومشروع القانون - احكام ما قال الالفاظ - وفي نطاق  
اهدافه ومراميه سواء اكان ذلك بالزيادة او النقصان ولهذا فلا يجوز ان يتناول التعديل احكاما  
جديدة لا صلة لها بالنواحي والغايات التي وضع المشروع من اجلها، - الغايات التي وضع  
المشروع من اجلها - والا فانا اذا اجزنا لمجلس النواب وضع مثل هذه الاحكام الجديدة عن  
طريق استعمال حقه في تعديل المشروع نكون قد افقدنا القانون احدى مراحل الدستورية  
وتجاوزنا على حق السلطة التنفيذية في وضع مشروع قانون بهذه الاحكام الجديدة وتقديمه  
للمجلس طبق نص المادتين ٩١ و ٩٥ المذكورتين، ونكون ايضا قد اعطينا المجلس اكثر من الحق  
الذي خوله اياه الدستور في المادة ٩٥ منه، اذ ان هذه المادة لا تعطي النواب في حالة رغبتهم  
بوضع احكام قانونية جديدة - احكام قانونية لاحظوا - سوى تقديم اقتراح بهذا الشأن واحالته الى  
الحكومة من قبل المجلس لوضعه في صيغة مشروع قانون كما اسلفنا.

وتطبيقا لهذا المفهوم نرى انه اذا تقدمت الحكومة بمشروع قانون لتعديل حكم واحد من  
احكام قانون ما كتعديل المادة ١٩ من قانون تشكيل المحاكم الباحثة عن كيفية تشكيل المجلس  
القضائي مثلا فان حق مجلس النواب ينحصر في تعديل المشروع من هذه الناحية فقط وليس له ان  
يدخل تعديلا على المواد - هنا اعتبر المادة وحده - الاخرى من القانون ذاته الباحثة عن انتداب  
القضاة وصلاحيات المحاكم، اذ ان مثل هذا الاجراء يخرج عن نطاق المشروع ولا يعد تعديلا له  
بالمعنى المبحوث عنه.

هذا ما نقرره في تفسير المادتين (٩١ و ٩٥) المطلوب تفسيرهما.

صدر في ١٤/٨/١٩٥٥

عضو	عضو	رئيس المجلس العالي
عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان	رئيس محكمة التمييز
سعيد علاء الدين	عبد الرحمن الرشيدات	علي سمار

مكتبة العمل



عضو	عضو	عضو
عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان	عضو محكمة التمييز
علي حسنا	صالح بسيرو	ضياء الدين زعيتر

عضو	عضو	عضو
عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز
موسى الساكت	علي يونس الحسيني	فواز الروسان

ولذلك وبما ان التعديل الذي جرى هو لا يتعلق بالاحكام . وهو يتعلق بذات المادة ولم يغير حكمها لا يحتاج الى نقاش طويل بهذا القدر وشكراً.

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ مضر بدران.



دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، قرار المجلس العالي واضح جداً لا يوجد اي تعديل في اي حكم ، هو تصحيح للذلل لا ينطبق على ما ورد في قرار مجلس النواب او في مشروع مجلس النواب اي تغيير في اي حكم لهذا القانون اولاى مادة منه وشكراً.

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ محمد رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني : المجلس العالي تكلم عن مشروع الحكومة المقدم للمجلس للمناقشة . لكن هذه مادة قانونية ليست داخلية في مشروع الحكومة كلياً . النقطة ليس هو التغيير الذي اجره بها . هذا مادة قانونية لم تأتي الفقرة (ب) تعتبر مادة قانونية منفصلة لان احكامها غير احكام الفقرة (أ) ، لانه يحدد الفقرة (أ) والفقرة (ب) لو لم يحدد لاعتبرناها مادة قانونية واحدة اما ما دام قد فصلت ب (أ) و (ب) فهيا تعتبر مادتين وليست مادة واحدة ولو جاءتا تحت رقم واحد . هذا من ناحية المبدأ .

الناحية الثانية انه هذه الفقرة (ب) هي قانون كامل أخذ جميع مراحل الدستورية ، حتى نسمح لي كمجلس امة لمناقشة هذه المادة ، يجب ان تأتي ككل من مجلس الوزراء . ما دامت ما جاءت من مجلس الوزراء . فحكم هذه الفقرة (ب) كحكم اي قانون اخر منفذ في الدولة . لذلك النص هي مشاريع القوانين وليست القوانين .

حقوقنا كمجلس امة في مشروع القانون المناقشة في التعديل وفي الرفض وليس في قانون

دولة رئيس المجلس : اذن نحن امام المادة التاسعة عشرة ، الاستاذ محمد رسول الكيلاني .

السيد محمد رسول الكيلاني : نحن يجب ان لا نقيس بمقياسين ، بمقياس واحد وردت كلمة الكرامة في احدى المواد تبع القانون وكانت احدى مواد القانون الاصلي . لم نسمح لانفسنا ان نعدلها لانها مش جاي في مشروع الحكومة مع انه ما فيش عقوبة في قانون العقوبات شيء اسمه إخلال بالشرف والكرامة . في الشرف والاداب العامة ما فيش الكرامة . قلنا في اللجنة انه ما يجوز نعدلها لان هذه بالقانون الاصلي ، ارجوك ليس لنا حق تعديلها ، كيف نوافق على التعديل هنا ولا نوافق على التعديل هناك؟

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور سعيد التل .

الدكتور سعيد التل : الحقيقة شكراً دولة الرئيس ، كلمة الكرامة شرحناها في اللجنة ولا يقصد فيها ما تفضل فيه معالي العين محمد رسول ، بدنا اياها كلمة الكرامة ولها مدلول اكاديمي وشرح هذا المدلول ولا ضرورة لاعادته في هذا المجلس .

دولة رئيس المجلس : شكراً الامر صار واضح ، هناك توصية من اللجنة بقبول المادة كما جاءت من النواب ، شرح الاخ العين محمد رسول الكيلاني حججه بعدم الموافقة عليها . وما احدثني على ما يقوله الاستاذ الكيلاني ، كما اري الان . اذن المادة معروض على المجلس للموافقة عليها كما جاء من اللجنة ومجلس النواب . هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

قائم هذه الفقرة (ب) قانون وليست مشروع قانون ليست مشروع قانون . لذلك القرار لما قال في نهايته انه اذ كان جاء مشروع الحكومة في احدى المواد القانونية تعديلها لا يجوز التطرق لمادة قانونية اخرى ، مش جاي في مشروع الحكومة ، فان حق مجلس النواب ينحصر في تعديل المشروع من هذه الناحية فقط وليس له ان يدخل تعديلاً على المواد الاخرى عن القانون التي مش مطلوب تعديلها .

نحن ولو كان التصحيح لفظي اولغوي ، هو هل يحق لنا ام لا ؟ هذا هو السؤال في وجهة نظري اعود بحكم الدستور وحكم التفسير انه لا يحق لنا . لتصحيح الحكومة ، ليصحح في الجريدة الرسمية ، من سنة ١٩٧٦ وهو ماشي حاله ، المضاف الحق اليه عطف .

الناحية مش ناحية اهمية المادة نفسها ، اهمية المبدأ الذي عم نحاول ان نقفز عليه فقط هذا الذي احكيه . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً الاستاذ حمد الفرحان .

السيد حمد الفرحان : دولة الرئيس سمعنا الرايين . هناك حجة في الانجمايين والحكم في النهاية هو قناعة اعضاء مجلس الاعيان هناك رأي بانه التعديل الذي ادخله مجلس النواب ليس تعديل في الحكم سمعنا الحجج والحجج كثيرة وانا أؤيده . لذلك اقترح التصويت هل نوافق على قرار اللجنة القانونية في الموافقة على قرار النواب ام نلغي التعديل الذي اجراه النواب . اقترح التصويت على الاحتمالين وشكراً دولة الرئيس .

مكنا من الفصل



الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم جميعاً،  
المادة التي تليها.السيد المقرر: المادة السادسة: تلغى  
المادة (٢٠) من القانون الأصلي ويعاد الترقيم،  
وهذا كانت مادة مؤقتة وانتهت.دولة رئيس المجلس: تنسيق ارقام هل  
يوافق المجلس الكريم عليها؟

## قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٩٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٩٢)  
ويقرأ مع القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ  
عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من القانون الأصلي بالغاء الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص  
التالي:أ - أعضاء عاملين يؤلفون مجلس المجمع على أن يعين عضو عامل إضافة الى كل  
عضو عامل أكمل السبعين من عمره وعلى أن لا يتجاوز عدد أعضاء المجلس  
ثلاثين عضواً.

المادة ٣ - تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولاً: بالغاء نص البند (٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

(٢ - أن لا يقل عمره عن اربعين سنة)

ثانياً: بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

(ب - يشترط في العضو المؤازر أن - تتوافر فيه شروط العضو العامل باستثناء  
شرط الجنسية الأردنية)

ثالثاً: بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: وبذلك هل  
توافقون على مشروع القانون بمجموعه؟

الجميع: موافقون.

وهذا هو نص القانون المعدل لقانون  
مجمع اللغة العربية الأردني لسنة ١٩٩٢ كما وافق  
عليه المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها  
للحكومة.(ج - يشترط في عضو الشرف ان يكون ممن قدموا خدمات جليلة للدراسات  
العربية).المادة ٤ - يلغى نص البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (١٨) من القانون الأصلي ويستعاض  
عنه بالنص التالي:(٣ - الهبات والاعانات الأردنية التي ترد للمجمع والهبات والاعانات غير الأردنية  
التي يوافق مجلس الوزراء على قبولها).

المادة ٥ - تعدل المادة (١٩) من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولاً: يلغى نص الفقرة (أ) منها ويستعاض عنه بالنص التالي:

(أ - تحدد مكافآت الأعضاء العاملين بقرار من مجلس الوزراء).

ثانياً: في الفقرة ب - من القانون الأصلي:-

تصحیح العبارة التالية لغوياً:

(تأليف أو ترجمة أو تحقيق الكتب أو مراجعتها وشراء جميع الحقوق ليهي) لتصبح  
(تأليف أو ترجمة أو تحقيق الكتب أو مراجعتها وشراء جميع الحقوق فيها).المادة ٦ - تلغى المادة (٢٠) من القانون الأصلي، ويعاد ترقيم المواد (٢١)، (٢٢)، (٢٣)، منه  
بحيث تصبح (٢٠) و (٢١) و (٢٢) على التوالي.امین عام مجلس الامة  
صالح الزعبي  
رئيس مجلس الاعيان  
احمد اللوزيالسيد الامين العام:  
٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. موعد آخر.

انتهت الجلسة

امین عام مجلس الامة  
صالح الزعبي  
رئيس مجلس الاعيان  
احمد اللوزي

مكتبة المجلس